



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد كمي

المحددات الإقتصادية للإستثمار الأجنبي
المباشر في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2016

تحت إشراف :

د/ طير عبد الحق مشرفاً
د/ الريمي عقبة مشرفاً مساعداً

من إعداد الطلبة:

دادي الصادق
صوري عبد الرحمان
دامون رشيد

لجنة المناقشة

رئيساً
مشرفاً
مشرفاً مساعداً
مناقشاً

أستاذ محاضر أ
أستاذ محاضر ب
أستاذ محاضر أ
أستاذ مساعد أ

د/ أحمد نصير
د/ عبد الحق طير
د/ عقبة الريمي
أ/ زكرياء بلباسي

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله الواحد الأحد كثيراً طيباً مباركاً ولك يا رب على ما أنعمت علينا من
قوة وصبر الذي وفقنا بقضاء وقدر بإنهاء هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى المشرفين الدكتور "عقبة الريمي" والدكتور طبر
عبد الحق" الذي أشرفنا على عملنا هذا وسهل لنا الطريق في إنجاز هذا البحث، الذي لم
يبخل علينا بنصائحهم القيمة، حيث وجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب فكانا
بذلك نعم المشرف ونعم الأستاذ. ولكافة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وأتقدم بشكر خاص لك من ساندنا ولو بكلمة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين درسونا طيلة
مرحلة الدراسة.

كما نشكر زملائي في الدراسة بجامعة حمة لخضر
ولا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة من الزملاء والأصدقاء
من قريب أو من بعيد

فألف شكر لكل هؤلاء وجزاهم الله ألف خير.

الإهداء

بسم الله ، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك
و عظيم سلطانك، والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا محمد عليه
أفضل الصلاة المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

اهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدنا الى نور طريقي
ومنبع طموحي أمي الحبيبة حفظها الله إلى من كان حبه وإهتمامه قوام
عزيمتي ، إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفزه الله الى كل إخوتي
وأخواتي وكل أقاربي بدون إستثناء وخاصة عائلة صوري وعائلة دادي
وعائلة دامون و والى زملائنا في الدراسة خاصة طلبة ثانية ماستر
تخصص اقتصاد كمي والى من شاركونا أوقاتنا وكانوا معنا في السراء
والضراء والى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم
التسيير بجامعة حمة لخضر بالوادي .

ملخص:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الإستثمار تفضيلاً، فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول، لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الإستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الإقتصادية في هذه الدول.

وفي دراستنا هذه سنحاول التعرف على أثر جاذبية المحددات الإقتصادية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)، ولتحقيق هذا الغرض تم إستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي فترة الدراسة، وتم تطبيق إختبار ديكي فولر لإختبار الإستقرارية، ثم تقدير نموذج العلاقة الطويلة و قصيرة الأجل بإستخدام منهجية ARDL.

وقد أظهرت نتائج الدراسة في نموذج الأجل القصير أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما بالنسبة لنموذج الأجل الطويل فقد أظهر مدى أثر كل من الإستثمار المحلي و الناتج المحلي الإجمالي عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للتضخم و سعر الصرف فهما لا يؤثران عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، إختبار ديكي فولر، إستقرارية السلاسل الزمنية، نموذج تصحيح الخطأ،.....الخ.

Abstract:

FDI is one of the most favored types of investment, It is a form of external financing on which States depend, because it provides the resources needed to carry out the investment programs targeted by their economic development plans.

This study aims at identifying the attractiveness of economic determinants on the flow of foreign direct investment in Algeria during the period (1995 - 2016) ,To this end, use of time series data covering the study period, The Dicky Fuller test was applied to the test Stability, Then estimate the long-term and short-term model using a methodology ARDL.

The results of the study showed in the short-term model that there is a long-term equilibrium relationship between independent and dependent variables, As for the long-term model, both local investment and GDP showed a

strong impact on the flow of foreign investment in Algeria, As for inflation and the exchange rate, they do not affect the flow of foreign direct investment.

key words: foreign direct investment, Dicky Fuller Test, Joint integration, Error Correction Form.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - د	المقدمة
الفصل الأول: دراسة نظرية للإستثمار الأجنبي المباشر	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر أشكاله وأهميته
07	المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر
08	المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر
13	المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
14	المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي
16	المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم
18	المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة
24	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق
29	المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية
31	المطلب الثالث: النظريات التجميعية
35	الخلاصة
الفصل الثاني: قياس الجاذبية الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	

37	تمهيد
38	المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية
38	المطلب الأول: المؤشرات الإقليمية
41	المطلب الثاني: المؤشرات الدولية
44	المبحث الثاني: تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)
44	المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)
45	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (2003-2015)
46	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (2003-2015)
47	المبحث الثالث: قياس المحددات الإقتصادية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في جزائر خلال الفترة (1995-2016)
47	المطلب الأول: عرض وتعريف المتغيرات
48	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية
65	المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك بإستعمال نموذج ARDL
76	الخلاصة
78	الخاتمة
82	المراجع

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	دورة حياة المنتج الدولي	(1-1)
27	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	(2-1)
40	مكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الإستثمار	(1-2)
51	تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	(2-2)
52	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1995-2016)	(3-2)
53	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	(4-2)
54	تطور قيمة سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	(5-2)
55	تطور قيمة الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	(6-2)
67	نتائج إختبار فترات الإبطاء حسب معيار (ACI)	(7-2)
68	نموذج ARDL وفق فترات الإبطاء المثلى	(8-2)
69	إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	(9-2)
69	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	(10-2)
70	نتائج تقدير نموذج معلمات الأجل الطويل	(11-2)
72	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(12-2)
73	نتائج إختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)	(13-2)
73	نتائج إختبار الارتباط الذاتي التسلسلي	(14-2)
74	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	(15-2)
75	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	(16-2)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة 2000-2010	43
(2-2)	تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995 إلى 2016	44
(3-2)	ترتيب لأهم عشرة قطاعات المستقبلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالنسبة المئوية من إجمالي التكلفة الإستثمارية خلال الفترة (2003-2015)	45
(4-2)	أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003 - 2015)	46
(5-2)	بيانات السلاسل محل الدراسة خلال الفترة (1995-2016)	48
(6-2)	تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)	50
(7-2)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)	51
(8-2)	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)	52
(9-2)	تطور قيمة سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)	53
(10-2)	تطور حجم الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)	54
(11-2)	نتائج إختبار ديكي فولر لسلسلة FDI في المستوى	57
(12-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة FDI بعد الفرق الأول	58
(13-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة INF عند المستوى	58
(14-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة GDP عند المستوى	59
(15-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة GDP عند الفرق الأول	60
(16-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة EXRATE عند المستوى	60
(17-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة EXRATE عند الفرق الأول	61
(18-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة INV L عند المستوى	62
(19-2)	نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة INV L عند الفرق الأول	63
(20-2)	يلخص نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلاسل الزمنية محل الدراسة	64

مقدمة:

منذ بداية عقد التسعينيات شهدت الساحة الاقتصادية العالمية عدة تحولات كبيرة تتمثل في تجسيد بؤادر العولمة الاقتصادية عن طريق فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود التي تعرقل حركة تنقل الإستثمارات ورؤوس الأموال والزيادة السريعة والمتزايدة في التجارة الدولية ولحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الإقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، عبر توسيع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة ، والإتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية من خلال تجاوز إقتصاد السوق بعد فشل التجربة الاشتراكية كل هذا و إلى جانب الإضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية والتي دفعته نحو الإلتحاق بركب التجمع والتكامل والإدماج في الإقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش وتنمية إقتصادياتها والتخلص من التبعية الاقتصادية، ولقد تأكد ذلك عبر التسابق الكثير منها نحو تحرير إقتصادياتها من خلال الجهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها الإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر لأجل تحفيز نمو إقتصادياتها وتعزيز حيويتها، وتنويع مصادر الدخلها، وجلب التكنولوجيا الحديثة والدخول في دائرة التطور الإقتصادي والتجاري بإستمرار.

بالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث على الشريك الأجنبي إلا أنه هناك جدل قائم بين مؤيد ومعارض للإستثمار الأجنبي مما ينجر عنه خصوصية المؤسسات العمومية، فالجزائر كبلد نامي عرفت تقلبات وإضطرابات إقتصادية حادة ترجع إلى الظروف الداخلية وأبرزها المديونية التي تعتبر من أهم المشاكل التبعية، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى بحث حلول قد تكون إيجابية و سلبية في نفس الوقت وكانت أول سياسة الإنفتاح من نظام مركزي إلى الاقتصاد السوق ، وتماشى مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الإنفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الإستثمار الأجنبي وأهمها المرسوم التشريعي 93-15 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمارات ووضع جملة من الإجراءات التحفيزية ومنح التسهيلات لازمة لذلك.

أولا: إشكالية البحث

إنطلاقا من تزايد الإهتمام بظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر و ازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية من أجل جذب المزيد منه، يتبادر إلينا الصعوبات العديدة التي ستواجه متخذي القرار في الجزائر،

ولأجل ذلك سنحاول إيجاد أهم المحددات التي تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أثرها، عن طريق صياغتها في نماذج إقتصادية قياسية، أي نماذج رياضية تبرز درجة تأثيرها على الإستثمار الأجنبي المباشر .
و عليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هي أهم اثر جاذبية المحددات الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة نوجزها في ما يلي:

- ما هي إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي القطاعات الإقتصادية الأكثر جاذبية له؟
- ما أثر الناتج المحلي الإجمالي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يؤثر التضخم على التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- هل لتراكم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دور في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟

ثانيا: فرضيات البحث

إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تعرف تحسن، ويبقى قطاع المحروقات القطاع الأكثر جذباً.
- يلعب الناتج المحلي الإجمالي دور مهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- يعتبر التضخم كعامل مثبط لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- توجد علاقة بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- حجم الإستثمار الأجنبي المباشر لسنوات السابقة له دور مهم و فعال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثالثا: أسباب اختيار البحث

- تزايد إهتمام الدول بالإستثمار الأجنبي في الجزائر.
- إهتمام الكبير للجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: أهداف الدراسة

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- العوامل الجوهرية التي تساهم في رفع تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- التحليل الجغرافي والقطاعي لتوزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تقييم أثر المحددات الإقتصادية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خامسا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة لإستثمار الأجنبي في دفع عجلة التنمية إلى الإمام في الجزائر، وباعتبارها خطوة أساسية لتكيف الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد العالمي من خلال الإنتقال المحكم إلى الإقتصاد السوق كما له أهمية بالغة في توسيع الشراكة والتكامل الدولي في إطار العولمة الإقتصادية.

سادسا: منهج البحث

المنهج المتبع في دراستنا هو المنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول وذلك بإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالفترة المدروسة، ثم الإنتقال إلى الدراسة القياسية وإعتمدنا على بعض الطرق القياس الإقتصادي.

سابعا: الدراسات السابقة

1- دحماني سامية بعنوان "أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2015-2016 . وتوصلت إلى أن قدرة الدول على المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على تحسين المناخ الاستثماري بكافة جوانبه وذلك بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتحسين المحددات الاقتصادية الكلية وتنويع الاقتصاد والاهتمام بالإطار المؤسسي ، إضافة إلى تحسين نوعية البنى التحتية...الخ.

2- بيوض محمد العيد بعنوان "تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية — دراسة مقارنة "تونس، الجزائر المغرب " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، وتطرح الإشكالية أن الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خاصة

والتنمية المستدامة عموما وإلى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول المغاربية في دفع عجلة التنمية بها، وتوصلت الدراسة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مساندة ودعم النمو الاقتصادي لدول المضيفة بما يتوفر من خبرات إدارية وتنظيمية ، نقل التكنولوجيا الحديثة ، دعم لبرامج البحوث ولتطوير المحلية، تحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية وتقرير القدرة التصديرية .

3- كريمة فرحي بعنوان "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001. حيث ركزت الباحثة خاصة في دراسة المقارنة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، واكتفت بدراسة أثاره على مدى امتصاصه للبطالة والتكاليف الوحدوية لعمل المنشأة وعلى ميزان المدفوعات كما بينت من خلال نتائج نفس الدراسة دور المناخ الاستثماري في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولتين .

ثامنا: هيكل البحث

لقد إتبعنا لإنجاز هذا البحث المنهجية التالية:

فصلين سبقتهم المقدمة العامة والتي تحتوى ملخص عام عن الموضوع وتنتهي بالخاتمة العامة، وسوف نقدم ملخصا عاما عن موضوعنا متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

فقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يحتوي على تعاريف وأشكال وأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى المحددات والنظريات المفسرة له.

أما الفصل الثاني تم فيه دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية والتطرق إلى تطور حجم التدفق والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي وتم فيه أيضا إستعراض دراسة قياسية للمحددات الإقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ونتهي هذه الدراسة بخاتمة عامة تحوصل أهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات البحث.

تمهيد

على الرغم من أن موضوع الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر ليس بجديد إلا أن الإهتمام به تزايد نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا ، في ظل عالم شهد فيه التكامل والتحرير المالي وتقذ التكنولوجيا المعلومات والتكتلات الإقتصادية أسمى المراحل وقد ترتب عن هذه التغيرات الاقتصادية إهتمام الكثير من الباحثين حول ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر والإستقصاء عنه حتى الوقت الحاضر محاولين تفسيره وتحديد أشكاله ومحدداته من خلال دراساتهم المتعددة والمختلة المناهج ، فتعددت الرؤى والأفكار التي تبلورت في إطار نظريات تفسر إنتقال وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

كل هذا سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ، أما المبحث الثاني فنخصصه لدراسة النظريات المفسرة له ، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى محددات الإقتصادية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية لذا فقد أخذ إهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ولم يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر على تعريف واحد لذا سنتطرق إلى تعريف عدة لهذا النمط من الإستثمار لزيادة الإهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها الدول النامية من أجل أخذ فكرة عامة لذا سنتطرق إلى عدة تعريف للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد أعطيت عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

أولا: تعاريف مقدمة من طرف الإقتصاديين

لقد وردت عدة تعاريف لباحثين إقتصاديين وكذا منظمات وهيئات دولية تقتصر على ذكر البعض منها في ما يلي:

يرى طاهر مرسى عطية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، بإستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد¹.

ويعرفه عمر صقر على أنه يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الإستثمارات أو كلها في إطار مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة على الإدارة والتنظيم².

بينما يعرفه هيكل عبد العزيز فهمي الإستثمار الأجنبي المباشر هو شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي وبزيادة رأسمال الشركات موجودة أصلا ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله³.

¹ طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص174.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص41..

³ هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص956.

ثانياً: تعاريف مقدمة من طرف الهيئات الدولية

حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTA هو الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائم ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للإستثمار) ولإغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأسمال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للإستثمار حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع¹.

في حين يعرف صندوق النقد الدولي FMI الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة الغير مساهمة².

وحسب تعريف منظمة التجارة العالمية OMC هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (بلد المنشأ أو بلد الأصل) والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصولاً في بلد آخر (البلد المضيف) وذلك من نية تسييرها³.

ومن خلال التعارف السابقة نستخلص تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بممارسة نشاط إستثماري بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع أو عن طريق تملك المستثمر نسبة تسمح له بسيطرة على إدارة المشروع وفق معيار الصندوق الدولي يكون الإستثمار الأجنبي مباشراً إذا إمتلكه المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى الشركات.

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عديد من الأشكال بحسب ما تسمح به القوانين البلد المضيف نجزها في ما يلي:

¹ حسان خضرم ، الإستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32، الكويت، 2004، ص5.

² عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2007-2008، ص50.

³ Jean Mommet ,Investissement Direct Etranger, Centre de paris sud,Ed:Economica,paris,1998,p2.

الفرع الأول: إنشاء فرع جديد

بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج يعتبر الشكل الأساسي للإستثمار المباشر لأجنبي إلى غاية سنوات السبعينات أين كانت معظم إستثمارات الشركات العملاقة التابعة لدول الصناعية (و م أ ، فرنسا ، اليابان الخ) التي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها -أي الإستثمار المتقاطع- وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل وبموجب هذا النوع من الإستثمار يتسنى لتملكه الشركات الإختيار موقع إنتشاءه ومكتلاك حق الإشراف وتحكم في سير نشاطه وأهدافه ومن ثم تحمل المسؤولية توفير رأسماله وتقنيات التكنولوجيا وتحمل مسؤولية التخطيط الإستراتيجي والأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه ... الخ ، إلا جانب هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تضمن تبعية هذا الفرع لها في ما يخص كل الإختصاصات والتفويضات المتعلقة بمختلف الأنشطة (الإنتاج ، التمويل ، التسويق ، المبيعات ... الخ)، وتسعى الشركات الدولية أيضا في بحثها عن الأسواق إلا تصريف فوائض المخزون وبغرض التوسع والنمو وتحقيق الأرباح الإضافية والتخلص من التكنولوجيا متقدمة أو القيام بالتجارب العملية في دولة مضيغة أو التخلص من الضرائب الباهظة في دولة المقر الرئيسي أو غير ذلك ويتم ذلك عن طريق إنشاء فروع لشركة في دولة أخرى¹.

الفرع الثاني: إقتناء شركة قائمة (موجودة)

عندما قرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة وبتالي يتحقق ذلك على أرض الواقع فهذا ما يعني أن هذا المستثمر الأجنبي جسده بالفعل إستثمارا مباشرا أجنبي في شكل إقتناء مؤسسة موجودة.

إن تحقيق هذا النوع من الإستثمار المباشر الأجنبي في الواقع العملي مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما²:

أولاً: مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة ومدى تفصيلات وخيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى .

ثانياً: مدى إستعداد المستثمر الأجنبي لتحمل الأعباء التي ستنجر أصلا عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة.

¹ العجلان على بن إبراهيم و فتحي تهمي على : الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، 25/24/23 مارس 1997، الحمامات، تونس، ص 177-178.

² ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 101.

الفرع الثالث: إنشاء شركة ذات الإستثمار المشترك

إن الإستثمار المشترك أو المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك كأنه مؤسسة منفصلة تملكها شركتان أصليتان فانه يعطي مزيد من الفرص في إقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر مما تتيحه الأشكال الأخرى من التحالفات ، كما أن التحالفات المشتركة توفر فرص أكبر للاحتكار.

ومن المسلم به أن هذا الشكل يتجلى ميدانيا من خلال تعاقد طويل الأجل بين طرفين ، الأول يمثل الطرف الوطني والثاني يتمثل في الطرف الأجنبي ، شركات أجنب ، ومنه يتسنى من خلاله إنشاء شركة ذات رأسمال مشترك أي شركة جديدة ومستقلة من حيث الرأس مال الخاص بها ، الإستراتيجية المتبعة ، الأهداف .. الخ ، وإنطلاقا من ذلك ، الإستثمار المشترك بين الشركتين إذا قد يتجلى على أساس الشراكة الأجنبية ، فالشراكة الأجنبية هي الكيان الذهني القائم بين الشركات والمبنية على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في الميدان المتوسط والطويل والموجه إلى خلق وتوسيع المتطلبات الضرورية.

إن الإستثمار المباشر الأجنبي الذي يقوم على أساس هذا الشكل ، يسمح لطرفين بموجب التعاقد ، بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر ، لأجل تحقيق الأهداف ، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة والتي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانات والموارد الضرورية ، إذا هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق تحمل مشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافس¹.

الفرع الرابع: الاندماج والتملك

يعكس هذا الإستثمار المباشر الأجنبي الذي يبرز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية ، والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك ، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدمية ، أين يتجسد ميدان هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع شركات دولية وكذلك إمتلاك حصة من رأسمال شركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق ، إن ملكية رأسمال لا تعدو لأن تكون الشرط الوحيد والضروري لوجود الإستثمار المباشر بل هناك شرطا آخر يضاف له وهو الذي يتمثل في أحكام الرقابة عليه ويكون ذلك من خلال عدد الأصوات الذي يتناسب مع الحصة النسبية في رأس مال المؤسسة ومن ثم تمثيل في مجلس الإدارة.

¹ جوردان د-لويس، ترجمة سعاد الصنبولي، مشاركات الاستثمارية من أجل الرخاء- بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية- ، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 195.

لقد أضحى الشكل الغالب الإستثمار المباشر الأجنبي ، وذلك بفعل نمو الإستثمار المباشر الأجنبي ما بين الدول المتقدمة منذ عقد الثمانينات ، وبهذه العملية فإن مؤسسة ما تأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق حصولها على 50% من حقوق الملكية ، أي من رأس مالها.

ثمة عوامل أساسية في الواقع تدفع بالمؤسسات الإبرام صفقات مختلفة الإندماج والتملك : وتتلخص هذه العوامل ف ما يلي¹:

- البحث عن أسواق جديدة ومن ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها
- إختراق الأسواق ومن ثم الإستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى
- تقاسم المخاطر
- حوافز مالية وشخصية

وأخيرا ف هذا الشأن يمكن القول إن الإستثمار المباشر الأجنبي يجري ميدانيا من خلال هذه الأشكال الرئيسية المشاعة في شتي أنحاء العالم وهي البارزة على المستوى العالمي أيضا ، إلا أن عملية تجسيدها من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات المنتسبة للدول الأصلية وخاصة منها الدول المتقدمة وإستقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، هي عملية تتوقف على مدي تفصيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك وبالتالي درجة تطبيق كل من تلك الأشكال على أرض الواقع كانت تتوقف على تفصيلات مختلف الأطراف ، الشركات الأجنبية والدول المضيفة على الأقل قبل بروز البوادر الحقيقة للعملة الإقتصادية والإفتتاح الحقيقي على التحولات العالمية في السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر هاماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة إلى الدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة لنمو الإقتصادي إضافة إلى تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومن بين هذه الأهمية نذكر ما يلي:

¹ جوردان د-لويس، ترجمة سعاد الصنبولي، مرجع سبق ذكره، ص203.

الفرع الأول: سد فجوة الإدخار المحلي

عندما يعجز الإدخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للإستثمار الوطني يلجأ إلى مصادر المالية الخارجية ، ومنها الإستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح القروض الخارجية ، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض .

الفرع الثاني: تخفيض مستوى البطالة

إن تشغيل المشاريع الإستثمارية التي يقيمها الإستثمار الأجنبي المباشر تحتاج يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الإستثمار فرص عمل جديدة في البلد المضيف للإستثمار ، خاصة إذا تميز المشروع الإستثماري بالإستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، وهذا علاوة على دوافع الإستثمار الأجنبي المتعلقة بالإستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية فقد تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات الإنتقادات جمعيات حقوق الإنسان لإتهامها بانتهاك حقوق العمال.

الفرع الثالث: نقل التكنولوجيا

يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ، حيث تعتبر من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته ، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو إستيراد مكوناتها والعمل على توظيفها وفق متطلبات الإقتصاد المحلي ، وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول إتجاه الدول الأقل تقدما والنامية.

الفرع الرابع: زيادة تراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني

ينتج دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع إستثمارية جديدة ، وبالتالي إقتناء أصول إنتاجية إضافية الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المضيف لهذا الإستثمار، و الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي زمنه مساهمة في النمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسن رفاهية المجتمع الإستثمار وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية بالاختلاف مدارسها.

الفرع الخامس: الإستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عن المشاريع المربحة ذات مردودية عالية ، وتجنب تمويل مشاريع ذات مردودية غير المربحة أو المفلسة بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية ، لهذا فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الراشدة الاقتصادية والتوجيه والإستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها¹.

ويرجع إهتمام الدول النامية بالإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية²:

- نتيجة أزمة المديونية 1982 وما ترتبه عليها من إمتناع بعض الدول النامية المدينة عن سداد ديونها أدى هذا الأمر بالدول المتقدمة إلى الإستثمار في الدول ذات العجز المالي عوض منحها قروض إضافية.
- حدوث تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي حيث تغيرت قناعاتها ونضرتها إلى الإستثمار الأجنبي المباشر من إعتباره تدخل في الإقتصاد القومي إلى إعتباره عامل من عوامل التنمية.
- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات إقتصادية وتغيرات هيكلية لإقتصادياتها من خلال النظام السوق.
- الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشائها.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي لإستبدال لسلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين على العمال الإدارية وعلى إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

المبحث الثاني: محددات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط محددات الإستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي و الدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة ، تعتبر هذه الأخيرة بأنها خارج عن نطاق سيطرت الدولة المضيفة.

¹ UNCTAD ,world investment report , Transnational Corporations Extractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007, . p 150.

² عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص186.

المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي

يشير مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية في تقرير الإستثمار في العالم 1998 إلى أنه ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد و إنتهى إلى أن القدرة التكنولوجية و القدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم ، كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة وملكيته تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة المنافسة في العالم المفتوح¹.

وتشير أحد الأبحاث إلى إن أهم محددات القرار الإستثماري تلك المبنية علي أساس الوضع الداخل لشركة متعددة الشركات من حيث مدى إمكانيات المتوفرة لديها و كمية المعلومات المتوفرة لدي الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الإستثمار في الخارج و تحديد الوصول إليه و متابعتة².

تجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب علي بعض المحددات و الدوافع الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة لدولة النامية أو الدول المتقدمة أهمها ما يلي:

الفرع الأول: معدل العائد على الإستثمار

يعتبر أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الإستثمار في الخارج إلا بعد توقع العائد الأعلى ، بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الإستثمار و القدرة التنافسية في الإعتبار عند إتخاذ قرار الإستثمار في دولة معينة³.

و تشير الدراسات حول تحليل إستجابة أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلا أن المشروعات الإستثمارية ذات العائد المتقلبة تكون أكثر عرضة لتأجيل ، و نخلص إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في عين الإعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات إستثماراتها الأجنبية.

¹ رضا عبد السلام، " الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، جامعة المنصورة، مصر، 1001 ، ص121.

² محمد بسوي، دور السياسة الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 986، ص81.

³ عبد المطلب عبد المجيد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر، المجلة المصرية لتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1998، ص17.

الفرع الثاني: سعر الفائدة

لقد أوضح loupez سنة 1999 في دراسة حول المحددات الخارجية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إن الإنخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب إنتباه المستثمرين إلى إستثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من إدخارها أو إستثمارها في محافظ الأوراق المالية¹.

الفرع الثالث: تكاليف الإنتاج

يمثل إنخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالإستثمار المباشر حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الإستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم ، و بما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج².

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها karring سنة 1995 على شركة دولية أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج ، و منذ أوائل التسعينيات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظرا لإرتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم³.

و يتضح أهمية إنخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته و على الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية سواء إرتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج أو إرتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية و خاصة إنخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

الفرع الرابع: التكنولوجيا

يمثل إمتلاك المستثمرين الأجانب و بشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنتا بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق علي البحوث و التطوير ، إذ يلاحظ إن هناك 6 دول تتسم شركاتها بالتكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة : الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، اليابان ، سويسرا ، هولندا . هته التكنولوجيا تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية و منتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق⁴.

¹ Mohamed. A. Al Arian and Mohamed Al Erian and Mohamed.A. El Gamel « Attracting Foreign Direct Investment To Arab Countries” getting right, Economic research forum, Working paper, N 9718, EGYPT, July. 1997..

² جمال محمود عطية عبيد، "تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2002، ص54.

³ رضا عبد السلام، مرجع سابقة ذكره، ص120.

⁴ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره ، ص50.

تشير لبعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للإستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم و الدول المضيفة علي حد سواء ، بالإضافة إلى ذلك فان القدرة التفاوضية و السلطة السياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة علي إتمام المفاوضات و بشروط مناسبة مع حكومات الدولة المضيفة ، مقارنة بنظيرتها في السوق المحلي ، هذا ما يؤدي إلى إمتلاك تلك الشركات للمواد النادرة و المتكثلة ف رأس المال و تكنولوجيا من جهة و من جهة أخرى إلى النفوذ السياسي الذي تملكه و المستمد من حكومة دولة الأم من خلال ما تقدمه من قروض إعانات لدولة المضيفة¹.

الفرع الخامس: التسويق

يلعب التسويق دورا هاما في الإستثمار الدولي بصفة عامة إذا يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها ، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية و متطورة و بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تميز منتجاتها و بالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية و تنوع منتجاتها².

كما تلجأ الشركات إلى تأجيل إستثماراتها في البلدان النامية إلى غاية إنخفاض درجة الخطر في السوق المحلي.

المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة الأم

لقد لخصت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج كبيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر و أوضح كوشلين سنة 1995 أن الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها³.

لقد أكد لوبيز في دراسته سنة 1999 على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الإستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول⁴.

كما أثار كل من kwang singh سنة 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الإستثمارات الأجنبية مع الدولة الأم إلى الدول المضيفة والمتمثلة في ما يلي¹:

¹ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص53.

² جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره ، ص55.

³ رضاء عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁴ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره ، ص55.

- عدم توفر مناخ الإستثماري الذي يشجع على إستثمار فائض الأموال في الدول الأم.
 - عدم وجود إستقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الإستثماري في الدولة الأم.
- أما في ما يتعلق بأهداف الدولة فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج أو فتح أسواق جديدة لتصدير أو نشر ثقافتها و أنظمتها لا السياسية والإجتماعية في الدول الأخرى ومحاولة ممارسة بعض الأنواع من الضغوط الإقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية وإقتصادية ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات التي تشجع السوق المحلي وإرتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات².

إن قرار الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل على الإرتباط نوعين من المنطق: منطق المنشأة ومنطق الحكومة بمعنى أن إهتمام المنشآت بالقدرة التنافسية وإهتمام الحكومات بكفاءة الحكم أثرهما الكبير على عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بكفاءة الحكم بل أن وجود درجة عالية من الكفاءة يكون ضمانا للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية ويكفل إستقرار العمل داخل البلاد وبالمثل لا تستطيع الدول أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت.

والدليل على ذلك أن معظم التدفقات الأجنبية لدولة ما مثل اندونيسيا وماليزيا هي نتيجة لتفهم كل طرق للاهتمامات الأساسية لطرق الآخر وان ماليزيا قد سعت إلى جذب المنشأة التي تستطيع أن يهيئ لها البلد قاعدة إستراتيجية قوية رغم إن ماليزيا لا توفر بيئة حرة تماما للمستثمرين ولكنهم تدفقوا عليها نظرا لإتفاق إستراتيجياتهم الخاصة مع شروطها الواضحة ورغم سعي بعض الحكومات في الدول العربية ومنها تونس ومصر و الجزائر لكي تهيأ ظروف ملائمة في محاولة لإكتساب أي إستثمار أجنبي إلى أنها إنتهت بالحصول على قدر ضئيل للغاية من الإستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق المعايير المعتادة كان ينبغي إن تجتذب كل من تونس والمغرب مقادير كبيرة من الاستثمار ولكنها لم تحقق ذلك مما يبرز أهمية العلاقة بين قدرة تنافسية وكفاءة الحكم³.

¹ جمال محمود عطية عبيد، مرجع سبق ذكره، ص50.

² رضاء عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص32.

³ طيب فحصي، فليب فوشيه "الاستثمار الأجنبي المباشر، الارتباط بين القدرة والمنافسة والكفاءة والحكم، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، بدون عدد ولا سنة، ص10-11.

فالظروف إذا التي يتم تهيئتها من قبل الدولة المضيفة الإستثمار الأجنبي المباشر ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع وإنما تتدخل عوامل أ منها أن يكون هذا النوع من الإستثمار متفقا مع أهداف البلد وإستراتيجياتها وتتوفر الظروف مناسبة.

المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة

تحتوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطبيقها لجذب أكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة بالإضافة إلى التشريعات والنظم الإقتصادية المختلفة والضريبة والأنظمة المصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية ... الخ. وسنحاول أن نتناول في ما يلي أهم المحددات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

أولاً: حجم السوق واحتمالات النمو

تعتبر لأسواق الكبرى عامل مهم لجذب المستثمرين نظرا لحجم الفرص في تمويل تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات ومن الأمثلة على ذلك نجد أن الصين ، الهند ، البرازيل ، نيجيريا من البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظرا لحجم السكان وفي هذا الصدد نشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين فالدول التي يتمتع فيها الأفراد بدخل مرتفع تكون أكثر جاذبية للاستثمار وكذلك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع إستراتيجية مثل مجاورتها للأسواق الكبيرة¹.

أو الدول التي تقيم علاقات جهورية وإقليمية من اجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعا مهما للإستثمار الأجنبي².

وإلى جانب ذلك يعتبر نشاط القطاع الخاص في عمليات الإمداد والتوزيع مع الشركات الأجنبية عاملا مهما لقياس نشاط السوق بل كلما توسعت عمليا الإمداد والتوزيع بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية قويت قدرات هذه الأخيرة على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة الناشئة من وجود تنافس شركات أجنبية³. ومن هذه النواحي تكون لسياسات المتبعة في نشاط السوق المحلية أهمية خاصة في قرار شركات بإقامة أنشطتها في بلد بالذات في المحل الأول.

¹ Investissement étrangers pourquoi vont –ils outre –0Manche?, Problèmes économiques. 08 Janvier 05.

² زايري بقاسم، "الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر، 2004/2003، ص 04.

³ - بادما ملامبالي وآخرون: "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1999، ص 36.

يعدان من العوامل المؤثر على قرار تواطن الإستثمار الأجنبي فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الإستثمار الأجنبي ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وعدد السكان فالمقياس الأول يمكن إعتباره مؤشر لطلب الجاري أما المقياس الثاني فيعد مؤشر حجم السوق المطلق للسوق وبالتالي الاحتمالات المستقبلية¹.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة إرتباط قوية بين معدل النمو الناتج المحلي كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أن إرتفاع هذه المعدلات يعني إرتفاع فرص تقدم والتحسين في الإقتصاد الوطني وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية الإتساع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

ثانيا: درجة الإنفتاح الإقتصادي

يميل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الإقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركت التبادل التجاري أو على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الإقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي إختلالات في الأسواق بمعنى انه كلما كان درجت الإنفتاح الإقتصادي عل العالم الخارجي كبيرا كلما كان الإقتصاد الوطني مليء بالإستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الإستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج الداخلي ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية والغير التعريفية.

وبتطبيق معيار الصادرات و الواردات على الناتج المحلي لمعرفة مدى التحرر الإقتصادي لكل من دولة ومجلس التعاون الخليجي والدول الإتحاد المغربي العربي خلال فترة 2000-2005 يتضح بان الأول أكثر انفتاحا على العالم الخارجي من الثاني إذ تراوحت درجة الإنفتاح للمجموعة الأولى ما بين 64.5 و 84.5% في حين تراوحت درجة الانفتاح المجموعة الثانية ما بين 44.5 و 58 % وبذلك يتضح أن مجموعة الدول مجلس التعاون الخليجي أكثر انفتاحا وتحرر من الناحية التجارية على العالم الخارجي في حين إتضح عدم وجود خطرات حقيقية نحوى تحقيق التكامل الإقتصادي بين أقطار المغرب العربي². أما في ما يتعلق بقياس أثر درجة الإنفتاح الإقتصادي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لدى المجموعتين فيتضح من خلال تتبع تدفقات هذا الإستثمار خلال فترة 2000-2005 زيادة تدفقاته بقدر أكبر في دول المجلس التعاون الخليجي من دول إتحاد المغرب حيث بلغ متوسط تدفقات فالأولى حوالي 3350.8 مليون دولار خلال الفترة المذكورة مقابل 1267 مليون دولار³.

¹ مصطفى كامل السيد وآخرون "تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 1998، ص14.

² محمد يحي ولداز يديه، " دور التكتلات الإقليمية العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2006، ص35.

³ UNCTAD, World Investment Report 2006, p210-211.

ثالثا: سياسات إقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة إقتصادية كلية مرحة بالإستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بالإستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الإستثمار إلا أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية وتقليل العجز التجاري¹.

ويعتبر تطبيق برنامج الخصخصة جزءا متما لتطبيق عمليات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية فهو عنصر مؤثر على التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين إلى السوق والمشاركة في الإقتصاد وإزالة العقبات على الإستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسة التي تملكها الدولة ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالإستثمارات خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة.

رابعا: الناتج المحلي الإجمالي

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في إتخاذ قراره الإستثماري لذلك على إعتبار أن معدل النمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الإستقرار الإقتصادي خلال فترة زمنية محددة ويعكس مدي إستغلال عناصر الإنتاج ودرجة النمو في الإقتصاد الوطني ويستخدم لتعبير عن حجم السوق المحلي لدولة إذ أن النمو السريع لناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لأنه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة فإنها ستطلب إستثمار من خلال عرض شروط تفصيلية للإستثمار الأجنبي المباشر فقد أثبتت دراسة (Kasibhalta 1996) عن العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية ، إن النمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دور هام في جذب الاستثمار الأجنبية المباشرة.

خامسا: سعر الصرف

إن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الإستثمار الأجنبي تبقي نقطة غامضة إنطلاقا من النظرية الإقتصادية، فالآثار قد تختلف سواء في حالة إرتفاع أسعار الصرف أو حالة إنخفاض أسعار الصرف أو الصرف الحقيقي إن يؤثر على المستوى الإستثمارات الأجنبية، سواء من خلال إعاقه وكبح هذا الأخير، يؤدي التقلب السريع لسعر الصرف إلى إعاقه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن التقلب في سعر الصرف إلى عرقلة

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005، ص26.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن التقلب في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتها فالقيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع الحجم، والخاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مباشر سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح، فقد أوضحت دراسة (AjeanneretK2005) إن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر، وإن إستقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر بنوع من الإستقرار و الطمأنينة.

سادسا: التضخم

يعتبر التضخم من المؤشرات غياب الإستقرار الإقتصادي، ويؤدي إرتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج، والأرباح ورأسمال كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستثمارات المنتجة.

وقد أوضحت الكثير من الدراسات أن إرتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي يلعب دورا سلبيا في جذب الإستثمارات الأجنبية، بحث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي الشارة إلى عدم إستقرار الوضع الإقتصادي وإلى زيادة التكاليف الإنتاج، وإنخفاض الربحية العائدة من الإستثمار، مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الإستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، ومن الدراسات التي تبين الدور السلبي لمعدلات التضخم المرتفعة في جذب الإستثمار الأجنبي دراسة (hara & razafimahefa 2003).¹

الفرع الثاني: محددات البيئية والمؤسسية

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دور فعال على حركت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حيث كل ما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الإيجابية والمساعدة الإستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح أما في ما يتعلق بنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الإستثمارية وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة إجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح.

وفي نفس الوقت كلما تميزه الأجهزة القائمة على إدارة الإستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية وإتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الإستثمار كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح أما عن المنظمين

¹ زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة مسيلة، 2005، ص 81.

فكلما توافرت عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى إلى جذب الإستثمار أما في ما يتعلق بنظم المعلومات الإستثمارية فكلما أتيحت البيانات والمعلومات الإستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدرجة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح¹.

الفرع الثالث: محددات أخرى

إن العوامل الهامة المؤثرة على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر هو وجود إطار تشريعي و تنظيمي بحكم أنشطته ولنجاح ذلك يجب توفر عدة مقومات².

1. توحيد قوانين الإستثمار وجعلها تتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات الأخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.
2. توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أخطار معينة مثل الأمن حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية تحول رأس المال وخروجه وأهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
3. توفير سلطة قضائية قادرة على تطبيق القوانين وإبرام العقود بدون بيروقراطية وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

كما كانت هناك تشريعات خاصة أيضا على مستوى العديد من التكتلات الإقتصادية مثل الإتحاد الأوروبي مجموعة الكاريبي منضمة التبادل الحر لأمريكا الشمالية وبالمقابل فقد عرفت إجراءات قبول الإستثمارات في السنوات الأخيرة نوعا من المرونة في العديد الدول وكان ذلك بهدف إزالة قيود الإستثمار مثل حظر ممارسة النشاط الإستثماري في بعض القطاعات وكذا تخفيف أو إلغاء بعض الشروط مثل نسب المساهمة معايير الإنجاز، حجم الصادرات من المنتج، إستعمال المكون المحلي، نقل التكنولوجيا، مستوى العمالة، كما منحت بعض الدول للإستثمارات الأجنبية نفس معاملة الإستثمارات الوطنية مع نفس الحقوق والإمتيازات.

وضمن الإطار القانوني والتنظيمي تعتبر حقوق الملكية قضية مهمة، يعتبر الإستثمار الأجنبي حساس إتجاه المخاطر القانونية التي يمكن أن تنجم عن ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية، علما أن رأسمال المشروع الإستثماري يتألف في غالب الأحيان من براءات الإختراع، النماذج الصناعية، العلامات التجارية وغيرها. ومن الشروط الأولية لجذب ونجاح الإستثمارات الأجنبية، إن يتم تأمين الإطار القانوني اللازم لها، وهذا الإطار يشمل قوانين الملكية الفكرية والصناعية التي تؤمن حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية التي تشكل جزءا كبيرا

¹ سامية عمار "محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1993.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع يبق ذكره، ص 37.

من الإستثمارات، وينذر وجود مشروع إستثماري لا يتضمن حد أدنى من العناصر التكنولوجية، وخاصة مشاريع الإستثمار الأجنبي.

فمثلا يعتبر حماية برامج الكمبيوتر من مصلحة الدول الصناعية والنامية على حد سواء، غير أن الشركات الكبرى تعتمد على أسواق دولية واسعة، وبهذا تستطيع تعويض الخسارة التي تلحق بها الأسواق الغير المحمية، بينما لا تستطيع شركات الدول النامية ذلك في حالة كانت الحماية في أسواقها الرئيسية ضعيفة.

وقد تم تقدير نسبة القرصنة في منطقة الشرق الأوسط لبرامج الكمبيوتر التجارية بـ 57% سنة 2000 و 51% سنة 2001. وإذا أخذنا بعين الإعتبار نمو المنافسة بين الأسواق المختلفة في مجال الدولي لجذب الإستثمارات الأجنبية وتأمين شروط حمايتها، يتضح مقدار ضياع الفرص الممكنة للدول النامية نتيجة لضعف الحماية الملكية الفكرية في أسواقها، بل وتتوجه تلك الإستثمارات بأسواق أخرى حيث شروط الحماية القانونية أفضل.

وعموما فإن الإستثمار الأجنبي لن يحرز تقدما في بلد يفقد فيه المستثمرون والمقرضون أموالهم بسبب نظام قضائي غير كفء في تنفيذ العقود وحقوق الملكية. ولقد لجأت بعض الدول إلى تدعيم التشريعات الداخلية المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، إجراءات الإختراع، وتسجيلات الصناعية، وهذا طبقا للإلتزامات المعلن عنها من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) ولقد كانت هذه الحماية خاصة في القطاعات التي تعتمد على التقنيات العالية. وعلى الدول المضيفة بهدف تأمين هذه الحقوق التي تضمن التعويض العادل عند ضياعها، وفي الحالة التي لا توجد فيها ضمانات رسمية للإستثمارات فالأفضل الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف مثل الوكالة الدولية لضمان الإستثمار (miga). أو الوكالة العربية للإستثمار (giagi).

كما يجب على الدولة المضيفة من خلال الإطار القانوني أن تضمن حرية تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال، وذلك بوضع إجراءات مرنة تسمح للمستثمرين بتحويل الكلي للأرباح والفوائد، ويجب أن يضمن هذا الإطار تسوية الخلافات كاللجوء إلى الوساطة والتحكيم الدوليين وفي حالة عدم إتفاق الأطراف على حل نزاع يمكن أيضا اللجوء إلى المركز الدولي التابع للبنك العالمي (cirdi) بهدف حل نزاعات الخاصة بالإستثمار.

كما تسعى الدول إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية إليها وجذبها إليها بالتسابق بينها نحو تقديم العديد من المزايا الضريبية من إعفاء وتخفيض في الوعاء¹.

ويعتمد القرار الدولي لإختيار أحد صيغ الإستثمار على المزايا الضريبية الممكن الحصول عليها ضمن إعتبارات محددة.

¹ رمضان صديق محمد ، نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية العربي للتخطيط، المجلد الخامس، العدد 01، ديسمبر 2002، ص 64-67.

تقدم الدول مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمرين لتحويل حصص إستثماراتهم للأسواق المضيفة ومثل ذلك: الإعفاءات الجمركية، التسهيلات ضمانات الإستثمارات الوافدة، أسعار رمزية لمستلزمات الإنتاج وأسعار منخفضة للأراضي.

إن التسهيلات والإمتيازات التي يمنحها النظام الجبائي للمستثمرين الأجانب ووضوح القوانين الجبائية وإستقرارها وعدم وجود ثغرات فيها وسهولة الإجراءات الإدارية تعد دافعا من الدوافع الهامة لتشجيع الإستثمار الأجنبي بحيث يؤثر ذلك بطريقة مباشرة على قرار المستثمرين.

من العوائد التي تؤدي لزيادة العائد على الإستثمارات:

- ✓ إستخدام المعدلات التمييزية لجذب الإستثمار الأجنبي بحيث أن الإعتماد معدل الضريبي جمركي منخفض عن غيره بدعم إستيراد السلعة المعنية، تعتمد هذه الطريقة عادة لتدعيم إنشاء المناطق الحرة.
- ✓ إستخدام الإجازة الضريبية على الإستثمار الأجنبي بإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات في بداية حياة المشروع.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية علي المستوى الدولي ، نال إهتمام كثير من رجال الإقتصاد بالدراسة و التحليل ، وخلصت هذه الدراسات إلي وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الإستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه . هذه التفسيرات نصطلح عليها بالنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر و التي تنوعه و تطورت عبر الزمن نتناول أكثرها شيوعا و تداولا في الأدب الإقتصادي بصفة مختصرة مبرزين العناصر الأساسية لكل نظرية ، و يمكن تصنيف هذه النظريات إلي ثلاث مجموعات هي : النظريات القائمة على هيكل السوق ، و النظريات القائمة على المنظمة (المؤسسة) و الحماية ، و النظريات التجميعية أو التركيبية.

المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق

حسب هذه النظريات يستوجب على المؤسسات التي تستثمر في الخارج إمتلاك ميزه إحتكارية أو تنافسية، و من النظريات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية عدم كمال السوق و نظرية دورت حياة المنتج و نظرية تدويل السوق الوسطية.

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

أولاً: عرض النظرية

تقوم هذه النظرية على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقض المعروض من السلع فيها¹، كما تفترض أيضاً أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليس لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفي (مستوى الإدارة ، المستوى التكنولوجي ، توافر الوارد المالية)²، وحسب هذه النظرية فإن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على الأقل عامل من العوامل التالية³:

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
- توافر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة على مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية.
- وجود تسهيلات وإمميزات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الإستثمارات.
- إرتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات للدولة الأم للدول المضيفة عبرة التجارة الدولية.

ثانياً: الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق

يرى " روبوك سيموندس " ما يلي:

- إفتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الإستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة ولأكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- فترض هذه النظرية أن أفضل الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة إذا تم إستغلال المزايا الإحتكارية لهذه الشركات الأجنبية من خلال الإستثمار في الإشكال الأخرى للاستثمار.

¹ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 0221، ص48.

² الزين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية، الأردن، عمان، 0210، ص019.

³ منور اوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد0، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 221، ص129.

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

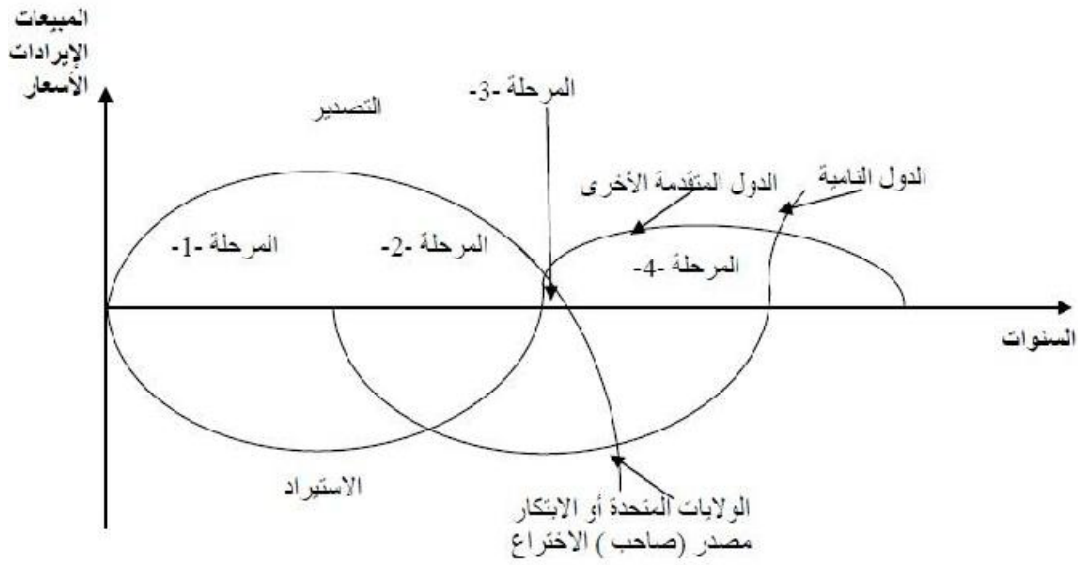
أولاً: عرض النظرية

إن دورة حياة المنتج "لفرنون" تربط كل من التجارة والإستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الإحتكارية¹، حياة المنتج تقوم على إفتراض أساسي هو أنه مثل الإنسان فان المنتجات يتم تصور تبدأ بفكرة، فإننتاج (ميلاد)، ثم نضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي كالإنحدار وأخيراً تموت.

ففي المرحلة الأولى ومن أجل تقديم المنتج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث وتطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الإعتبار تكاليف هذه المرحلة ولذلك يجب إنتاج هذا المنتج لأول مرة في الدولة المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة باعتبار أنه كلما كبر حجم السوق كلما إرتفع الطلب فيه، ومنه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات طلب فعال وبتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي، وبفضل المعلومة المرتدة في هذا السوق يتم العمل على تطوير وتحسين هذا المنتج، حيث تكون هذه التعديلات لمرحلة النمو وتدرجياً يصل إلى مرحلة النضج حيث تستطيع الشركة ف هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى السوق الأجنبية بهدف تطور مرودية الإستثمار الدولي ويتم في مرحلة النضج تخفيض تكاليف المتعلق بالمنتج ويزداد الطلب عليه، ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج وتكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة عندما تفقد الشركة إحتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتج وشروطه التسويقية من طرف الشركات الأخرى، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتج إلى الدول النامية الأقل تطوراً أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الإستثمار الأجنبي في هذه الدول ويمكن توضيح هذه النظرية بالإستعانة بشكلين التاليين:

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة كل من الشرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق مع مصر، المكتبة العصرية المنصورة، 2007، ص 49-50.

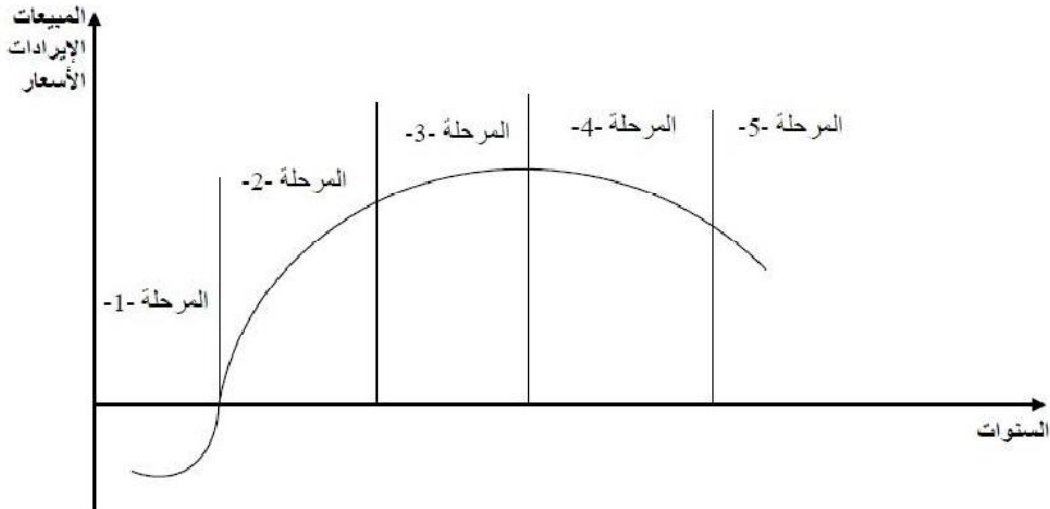
الشكل (1-1): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص56.

يوضح الشكل السابق ثلاث منحنيات بمراحل دورة حياة المنتج الدولي واحد ، أي إن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج

الشكل رقم (2-1): مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص57.

المرحلة 1: مرحلة البحوث والإبتكارات بأل.م. أ.

المرحلة 2: تقديم السلعة بسوق الأمريكي.

المرحلة 3: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

مرحلة 4: بداية التشبع السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

مرحلة 5: بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلع فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

الفرع الثالث: نظرية تدويل الأسواق الوسيطة

أولاً: عرض النظرية

تستند هذه النظرية إلى كل من "Buckley" "casson" حيث يريان أن الباعث على إستغلال الميزة الإحتكارية الخاصة ذاتيا يعتمد على العلاقة بين أربع مجموعات من العوامل الخاصة هي¹:

- العوامل الخاصة على المستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم السوق داخلي خاص به على مستوى شبكة الأم ووحداتها التابعة.
- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات وهيكل الصناعة.
- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للإقليم.
- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية والمالية القائمة بها.

أما "A.Rugman" شرح بوضوح لماذا يقوم إمتلاك المعلومات للإستثمار المباشر، و حسب هذا المؤلف فإن المعلومة هي المنتج الوسيط ولا يوجد هناك سوق لبيع هذه المعلومات إذا ليس لها سعر، و لأن عندما يكون هناك تدويل فإنه يفسر بانتقال المعلومات بين فروع نفس الشركة، ولا تصل الشركات الأخرى.

¹ عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 89.

مما سبق يمكن القول إن قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية واحدة فقط وهي التكنولوجيا ولأكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المختلفة منها مختلف المعارف القدرة التكنولوجية الموجودة ضمن الرخصة ، الرأسمال البشري ...الخ. ومن ثم فالميزات التي تتمتع بها هذه المؤسسة تجعلها قادرة على اتخاذ قرار التدويل.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة

هذه النظرية تكمل نظرية دورة حياة المنتج و نظرية الأسواق " لهيمر " وهي أيضا تأخذ بعين الاعتبار الشركات متعددة الجنسيات فقط ، ولم تهتم بشكل دقيق بعملية التدويل في قطاع الخدمات ، ويأخذ على هذه النظرية أنه لم يعد إمتلاك المعرفة أو المعلومات شرطا لازما لقيام الشركة بالإستثمار في الخارج، وذلك لأن قرار الإستثمار يتوفر على معلومات أخرى من أهمها المزايا المكانية ، القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، السياسة الإقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة¹.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

من النظريات التي تناولت الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالإستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظورين قد يختلفان وقد يتكاملان ونظرية الحماية أي حماية ما يصطلح عليه بالأصول الغير الملموسة التي تعتمد عليها المؤسسة.

الفرع الأول: نظرية المنظمة (المؤسسة)

أولا: عرض النظرية

إن النظريات التي تفسر الإستثمارات الأجنبية المباشرة من زاوية تنظيم المؤسسة تعتمد أو تستخدم المقاربة التفسيرية أو التقارب المبني على إستراتيجية وسلوك المؤسسة فنجد:

1. المقاربة التفسيرية : العديد من المفكرين بحثوا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه مسيرو أكبر التجمعات لرأس المال، فمنذ زمن كان دور المسيرين واضح في ما يخص إتخاذ قرار الإستثمار في الخارج.

لقد أوضح "penrose" إن نمو الشركات يظهر بتقديم منتجات جديدة في الأسواق الخارجية الجديدة ولكن هذا التوسع في الخارج يكون خاصة عن طريق الامتلاك الكلي (100 %) للشركة المحلية أو لإنشاء شركات جديدة،

¹ أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص31.

أما بالنسبة لـ "j.D.Richardson" فقد عد نموذجاً يبين فيه الأهداف من قرار الإنشاء أو الإستثمار في الخارج وهناك مجموعتان¹:

- مجموعة من الأهداف ذات طابع إقتصادي ، غلبتها الربح في المدى المتوسط والطويل.
 - مجموعة أخرى ذات أولوية واسعة وتكون تبعا للأفاق الخاصة للموجهين أو المسيرين.
2. التقارب المبني على إستراتيجية المؤسسة : وفق هذا المنظور هناك سلسلتين من الدوافع تفسر الإستثمار المباشرة هما:

- دوافع خارجية : تخوف من فقدان سوق ما ، منافسة أجنبية تطرد من السوق الخاص بالمؤسسة .. الخ.
 - دوافع داخلية : رغبة بعض المسيرين في التوطين الأجنبي ، وهذا من الضروري أن تأخذ المديرية العامة البعد الدولي وتبدي رغبتها في التحول إلى المؤسسة متعددة الجنسية.
- لهذا تتبنى المؤسسات الإستراتيجية الدفاعية الإستراتيجية الهجومية ، حيث تختار الإستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق والاستفادة من مزايا التكاليف والتكنولوجيا واقتصاديات الحزم... الخ. ويوقع الاختيار على الإستراتيجية (الهجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تملك مهارات عالية

ثانياً: الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة

من أهم الإنتقادات الموجهة إليها ما يلي²:

- لا تقدم التفسيرات لقرارات التوسع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج وإنما تكتفي بتبني المؤسسة الأم الإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية ، لاكن الواقع يفصح عن تصرفات بعض فروع الشركات متعددة الجنسيات مشابهة لتصرفات الشركة الأم ، وهو الأمر الذي لم تتناوله النظرية.
- أغفلت هذه النظرية بعض المزايا الإحتكارية التي تحوزها الشركات متعددة الجنسية والتي لا تسمح بالإستخدامها لدواعي متنوعة ، إلا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ، ص 92.

الفرع الثاني: نظرية الحماية

أولاً: عرض النظرية

يقصد بالحماية حسب " فليح حسن خلف " الممارسة الوقائية التي تقوم بها فالشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالإبتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة¹.

ويرى " هودوينج " ضرورة إحتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة ، الخبرة أو الإختراعات ..ألح)، التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لإستثماراتها ، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة ، بالإضافة إلى أنه يمكن لشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لإستثماراتها بالأساليب المتاحة لأن ، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الإختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم ، وهذا من خلال موثائق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة.

ثانياً: الإنتقادات الموجهة للنظرية الحماية

يمكن تلخيصها في ما يلي²:

- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقروض المفروضة على التجارة الخارجية و السياسات الإقتصادية لدول المضيفة الإستثمار ، والتي بالإمكانها التأثير سلبيا أو إيجابيا على حركة الإستثمار الأجنبي بين الدول.
- يفهم من هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينتج نتيجة عدم تسرب الإبتكارات الحديثة إلى غير المبتكر ، كان الإستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا في ما يبتكر حديثا فقط عن غير أن الواقع لا يوافق هذا ، مثل الإستثمار في السياحة.

المطلب الثالث: النظريات التجميعية

سميت هذه النظريات التجميعية أو التركيبية لأنها تجمع وتركب العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقيام إستثمار أجنبي مباشر ، وهي نظريات تبدو أكثر شمولية من سابقتها.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 189-190.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ، ص 93.

الفرع الأول : النظريات الموقع والموقع المعدلة

أولاً: عرض نظرية الموقع

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو بشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمار في الخارج وهي الدوافع متعلقة بالمزايا إمكانية للدول المضيفة للإستثمار ، لتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفية الإنتاج التسويق والإدارة بالإضافة إلى عوامل أخرى وهي¹ :

- عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه : مثال حجم السوق ومدى إتساعه ونموه وكذا درجة المنافسة، ومدى توافر منافذ توزيع ووكالات الإعلام.
- عوامل مرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من الموارد ، مدى توافر الأيدي العاملة وإنخفاض تكلفتها، مدى تكاليف النقل ومواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- عوامل مرتبطة بمناخ الإستثمار : مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي مدى إستقرار سعر الصرف ، نظام الضرائب ، الإمتيازات و الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل الإرباح المتوقعة ، حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج ، والموقع الجغرافي

ثانياً: عرض نظرية الموقع المعدلة

يرجع تطوير هذه النظرية إلى "روبوك" و "سيموندس" حيث إقترحه أن الأعمال الإستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل ، المجموعة الأولى و تشمل المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج أو السلعة ، خصائص الميزة لدولة المضيفة ، العلاقات الدولية لدولة المضيفة مع الدول الأخرى) أما المجموعة الثانية فهي العوامل الدافعة (خصائص الميزة للشركة ، المركز التنافسي) وأخيراً تمثل المجموعة الثالثة وتتمثل في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة (الخصائص الميزة للدولة المضيفة ، الخصائص الميزة للدولة الأم، العوامل الدولية)².

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، ط2، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 1881، ص110.

² عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ، ص88.

ثالثا: الإنتقادات الموجهة لنظرية الموقع ونظرية الموقع المعدلة

هناك بعض الإنتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول (نظرية الموقع) أو في شكلها المعدل نظرية (الموقع المعدلة) نلخص أهمها في ما يلي:

- لا تأخذ في الإعتبار المزايا الإحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط ، وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الإجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن لشركة دولية النشاط (الأم) نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لإستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر ، وذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الإحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر.
- أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة (متعددة الجنسية خصوصا) في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن ثم توجيهها فوق مصالحها . فهو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز إستثمارات في مناطق جغرافية مبتعدة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن توفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.
- إن الشركات متعددة الجنسية متواجدة في عدة مناطق في العالم ولها نشاطات متنوعة تستطيع الإستثمار في مواقع لا تجتمع فيها بالضرورة كل العوامل الشرطية الدافعة والحاكمة للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب قدرة هذه الشركات على تحمل بعض المخاطر مقابل مردود عالي ومتوقع¹.

الفرع الثاني: النظرية الانتقائية

أولا: عرض النظرية

تعد النظرية الإنتقائية " لجون ديننج " نظرية شاملة في تفسير ظاهرة إستثمار أجنبي مباشر فهي تجمع وتربط عناصر أساسية لتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الإستخدام الداخلى للمزايا الإحتكارية، حيث إفترض "ديننج" أنه لابد إن تتوفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم إتخاذ قرار إستثمار أجنبي مباشر، تتمثل هذه الشروط في الأتي²:

1- مزايا الملكية: تتمثل في تملك الشركة في أصول غير منظورة كالتسويق، بالإضافة إلى مزايا الحجم.

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 32-33.

2- مزايا الموقع: التي يجب أن تفوق شركات دولة الأم كالاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، وإستقرار سياسي، إنخفاض تكلفة العمالة وحوافز إستثمار مختلفة.

3- مزايا الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية : حيث يكون الإستخدام الداخل للميزة الإحتكارية بصورة إستثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الإستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية لتغلب على التدخل الحكومي تخفيض تكلفة المعاملات، تحكم في منافذ البيع تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية .. الخ.

حسب وجهة نظر "جون ديننج" فإن أنماط الأسواق دخول أسواق الدولي يتحدد وفق لمدى توافر المزايا السابقة تتمثل تلك الأنماط في إستثمار الأجنبي المباشر ، التصدير، تعاقدات حيث يتاح للشركة ثلاث خيارات الإختراق وخدمة السوق الخارجي ، ذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:

1. الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الإستثمار الأجنبي، ويتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاث.
2. الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير ويتحقق ذلك عن توفر المزايا الإحتكارية ومزايا التدويل.
3. خيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الإحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية

لقد نجح "ديننج" في دمج ثلاث مداخل جزئية مختلفة في نظريته واحدة فسرت إلى حد كبير بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أهم مميزات هذه النظرية إلى أنه هناك بعض أنتقادات وجهت لهذه النظرية نذكرها بإيجاز¹.

- عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاث بتطويرها ، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل مضطرب دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر في ما بينها.
- التركيز على المسائل الكلية ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عمليته صنع القرار.

معالجة فكرة المميزات الفكرية على إنفراد غير مجدية عديمة القيمة لأن فكرة التدويل قادرة و وكافية لشرح الظاهرة، لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج دون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإداري.

¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

خلاصة

من خلال دراستنا في هذا الفصل إتضح لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تسمح بتنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وتعطي صاحبها التملك لإدارة للمشروع الإستثماري، إذ أن إنتقال هذا النوع الأخير بين الدول يعود من خلال النظريات المفسرة له إلى عدة أسباب ترجع في حقيقة الأمر إلى المتغير أو العوامل التي إنطلقت بها لتحليل ظاهرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساعدت هذه الدراسة في توضيح النظريات التي إعتمدت على بنية الأسواق نجدها تفسر الإستثمار الأجنبي للشركات في الخارج من أجل المحافظة على المميزات الإحتكارية أو التنافسية الخاصة بهذه الشركات التي تتميزها على باقي المنافسين المحليين في البلد المضيف، أما النظريات التي إهتمت بتنظيم المؤسسة فإنها تفسر قيام المؤسسات بالإستثمار الأجنبي بهدف تحقيق الربح وتحقيق إستراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها وغزو الأسواق الخارجية.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

تمهيد

أصبح موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومن بينها الجزائر، أحد الموضوعات الرئيسية التي تحظى بإهتمام العديد من الخبراء و المستثمرين الأجانب وكذلك مؤسسات التقييم الإستثماري، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد المنافسة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تكمن هاته المنافسة في جعل أفضل مناخ مناسب و للمستثمر الأجنبي، ومن الواضح ان الجزائر تتمتع بالعديد من المؤهلات لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، قلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي و كذلك تعتبر بوابة إفريقيا نحو أوروبا و هي تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلب سكانها يملكون كفاءات عالية، لذا نجد أن هناك حراك مستمر من طرف الدولة الجزائرية من أجل تحسين هذه العوامل وجعلها أكثر تحفيزا للمستثمر الأجنبي بهدف تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

المبحث الثاني: اثار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

المبحث الثالث: النموذج القياسي للمحددات الإقتصادية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016).

المبحث الأول: مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الإقليمية والدولية

بغرض تحليل مناخ الإستثمار في الجزائر تم الإعتماد على عدد من المؤشرات الإقليمية و الدولية في تقييم واقع المناخ الإستثمار في الجزائر ضمن الدول العربية والعالمية، ومن ثم تقييم جاذبية الإستثمار، سنأتي إلى تحليلها ضمن هذا المبحث:

المطلب الأول: المؤشرات الإقليمية

يتم تقييم الإستثمار الأجنبي بصفة عامة من طرف هيئات ومنظمات إقليمية عربية من خلال عدة مؤشرات ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية

تم وضع هاذ المؤشر من طرف المنظمة العربية لضمان الإستثمار بدء من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلىأالببيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية.

ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي المجموعة السياسية المالية ، مجموعة السياسات النقدية ، ومجموع المعاملات الخارجية.

ويعرف هذا المؤشر المركب - حساييا - بأنه متوسط المتوسطات المؤشرات الثلاث متوسط السياسة المالية ، متوسط مؤشر السياسة النقدية ومتوسط مجموع المعاملات الخارجية .ويكون تقييم المناخ كما يلي:

- إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 1 يعني عدم تحسن المناخ الإستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 1 إلى 2 تحسن المناخ الإستثماري.
- إذا كانت قيمة المؤشر من 2 فما فوق تحسن كبير في المناخ الإستثماري.

يلاحظ من خلال تقييم المؤشر تحسن كبير في المناخ الإستثماري في ما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ويعود هذا إلى الإصلاحات الاقتصادية، و إرتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

رغم هذا التحسن إلا أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر رغم المؤهلات التي تتوفر فيها¹.

الفرع الثاني: مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار

يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد إستقرار الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب مشاريع الإستثمارية والفرص الاقتصادية المحلية في مجالات متعددة وإستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة إن جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الإستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للإستثمار.

وأشار تقرير التنافسية العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار في الدول العربية إلى تحسن أداء الإستثمار في معظم الدول العربية نتيجة لتطور أسواقها المالية، حيث إحتلت الجزائر في المرتبة 23 إلى جانب مصر، وسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن ضمن الدول التي تقل جاذبية الإستثمار فيها لإرتفاع مستويات المخاطر الائتمانية، وإنخفاض مستوى الجدارة الائتمانية مما يرفع من تكاليف القروض في الأسواق الخارجية ويقلل جاذبية الإستثمار الأجنبي، حيث كان مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر منخفض وقدر بـ 0.45، نتيجة لانخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية إلى 0.70.

وعليه يتكون مؤشر ضمان للجاذبية للإستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميّا ، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة (في هذه النسخة من 20014 إلى 2016) وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية ، تقيس مجموعها قدرة الدول على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

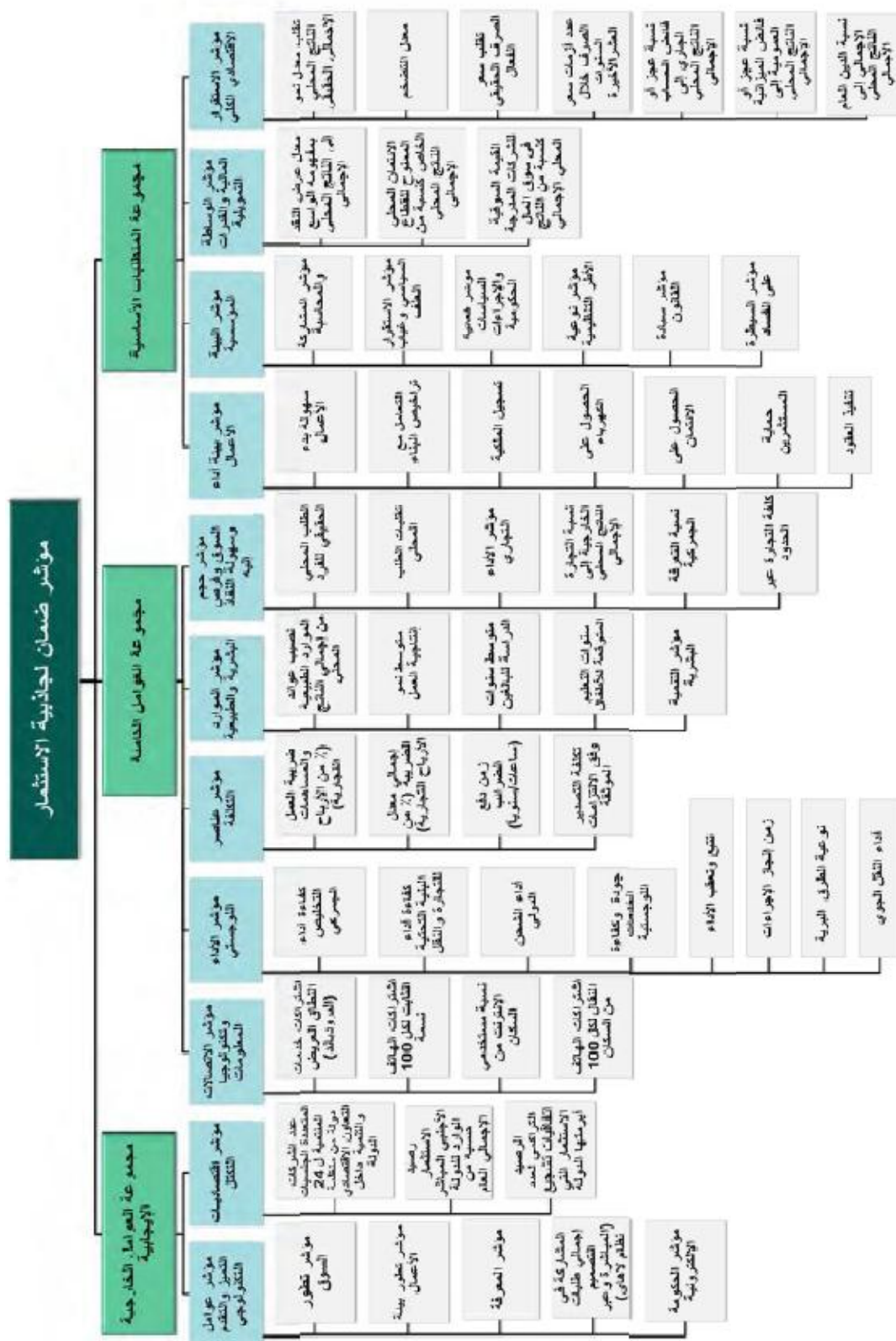
كما حلت دول المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 40.3 نقطة².

¹ حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، الإستثمار في الجزائر -تقييم لمتاحه وقراءة في ملامحه، جامعة قالم، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الإستثمار في الجزائر، جامعة قالم، يومي 09-10/12/2014 ، ص57.

² تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات ص26 .

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الشكل رقم (2-1): مكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

المطلب الثاني: المؤشرات الدولية

ومن بين هذه المؤشرات الدولية نذكر منها ما يلي :

الفرع الأول: مؤشر التنافسية العالمية

مؤشر التنافسية تقرير يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية تبنى بدورها على مؤشرات فرعية.

- المتطلبات الأساسية : وتشمل المؤسسات - البيئة التحتية- بيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم.
- معززات الكفاءة : وتشمل التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل - تطور سوق المالية - الجاهزية التكنولوجية - حجم السوق .وقد أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي تقرير التنافسية (2013-2014) في سبتمبر 2013، حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 148 دولة بمؤشر عام 3.79 محققة تحسناً عن ما كانت عليه سنة 2012 (المرتبة 110 ومؤشر عام 3.7) .

تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012.

ومن نقاط القوة التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري، عدد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الإيداع الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالمياً)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً).

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً).

كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالمياً)، ونوعية المنشآت المطارية (المرتبة 107 عالمياً)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمياً).

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالمياً).

أما فيما يتعلق بالمسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاءة الإدارة العمومية.

و حل مشكل الولوج للتمويل في المرتبة الثالثة. غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسساتي بحيث حل في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوحي ببداية تأثر مناخ الأعمال بالآزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر.

و يعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، والنجاعة، والإبداع.

من هنا يتضح أن تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري ظهر في بعض المؤشرات أهمها : البنية التحتية، الصحة والتعليم، حجم السوق، وأفضلها بيئة الاقتصاد الكلي، في حين مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق في بعض المؤشرات كمعززات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوأها في تطور السوق المالي وكذا في تطور التكنولوجيا، ما جعل ذلك عائقاً لتنبؤ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول اقلها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها، إلا أنها تتقدمها في الترتيب كالمغرب (المرتبة 77 ب 4.11 نقطة) وتونس (المرتبة 83 ب 4.06 نقطة) ¹.

الفرع الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادي

وصحيفة وال تسريت منذ عام 1995 ويستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد . ويستند إلى عشرة أعوام.

- معدل التعريفية الجمركية المرجح: السياسة التجارية ، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، درجة الفساد الخدمة الجمركي .
- الهيكل الضريبي للأفراد والشركات: العبء المالي للحكومة، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي ².
- الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الإقتصاد: درجة تدخل الحكومي، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات ، الناتج الاقتصادي المتأني من الحكومة.
- السياسة النقدية: مثل معدل التضخم.

¹ حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

² كسرى مسعود، طهراوي دومة على، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر ن الملتقي الوطني حول : الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر ، جامعة قلمة، يومي 09-10/12/2014، ص 7.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

- الإستثمار الأجنبي: مدى وضع القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون بين المحلي والأجنبي، القيود على الملكية الأجنبية للأعمال.
- القطاع المصرفي والتمويل: ملكية الحكومة للبنوك، وجود قيود على إمكانية فتح بنوك أجنبية
- الأجور و الأسعار: قوانين الحد الأدنى للأجور، مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.
- حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا وإستقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي . قوانين وأنظمة العمل ... الخ.
- أنشطة السوق السوداء: مدى إنتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السابقة الذكر، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الإقتصادية بأخذ متوسط هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 و5 بحيث تدل الفئة الرقمية:

1.95 حرية إقتصادية كاملة. 3.95 حرية إقتصادية ضعيفة.

2.95 حرية إقتصادية شبه كاملة. 5 حرية إقتصادية معدومة.

الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتحدد مؤشر سهولة الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منه قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقاس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس لتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية¹.

الجدول رقم (2-1): وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة (2000-2010)

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانيات	86	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية، مكتبة حسن المصرية، لبنان، 2012، ص326.

¹ أقسام حسنة، تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011، ص250.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

يتضح من الجدول رقم (2-1) إن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكاناتها أي بأداء منخفض وبإمكانيات مرتفعة . ومع الإمكانيات الكثيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية و البنى تحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي ، إلا أن ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدودا ، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذا الاستثمارات¹.

المبحث الثاني: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

إحتلت الجزائر المرتبة الثالثة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للإستثمارات الأجنبية، وبلغت أرصدة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة، حيث حلت اسبانيا وقطر وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الإستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم نحو 23,140 مليون دولار، وهذا حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في التقرير السنوي لمناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2016.

المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

والجدول الموالي يوضح تطور حجم الأستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1995-2016)

الجدول رقم (2-2): تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

الوحدة: بالمليار دولار الأمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
INV	0.27	0.27	0.26	0.61	0.29	0.28	1.11
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
INV	0.11	0.64	0.88	0.12	0.18	1.69	2.64
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
INV	2.75	2.30	2.57	1.50	1.69	1.50	-0.40
السنوات	2016						
INV	1.64						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع البنك الدولي

¹Source: Transparency International, <http://Tranparency.org/index>.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، أن الجزائر سجلت ارتفاعا ملحوظا في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذا إستطاعت من إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في عدة قطاعات خارج إطار المحروقات وأكدت الوكالة التجارية لتطوير الإستثمار أن الجزائر تمكنت من إستقطاب أكثر من ستة مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004 في مجال المحروقات ولاتصالات والسياحة ، وعلى مستوى آخر فإن الجزائر إستفادت من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع برنامج الأورو-متوسطي، وأظهر ديوان الوطني لإحصائيات الجزائري أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى بين البلدان الأورو متوسطية التي استفادت من هذه المشاريع.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (2003-2015)

يمثل الجدول التالي توزيع الإستثمارات الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015) حسب القطاعات مرتبة وفقا لتكلفتها الإجمالية.

الجدول رقم (2-3) : ترتيب لأهم عشرة قطاعات المستقبلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالنسبة المئوية من إجمالي التكلفة الإستثمارية خلال الفترة (2003-2015)

إسم القطاع	الجزائر		
	الترتيب	التكلفة (مليون دولار)	% من إجمالي التكلفة
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	01	19.130	28
المعادن	02	14.371	21
العقارات	03	13.343	20
المواد الكيماوية	04	7.294	11
الفنادق والسياحة	05	2.678	4
البناء ومواد البناء	06	2.238	3
خدمة الأعمال	07	1.599	2
صناعة المعدات الأساسية	08	1.252	2
المنسوجات	09	997	1
التخزين	10	858	1
أخرى	11	4.282	6
التكلفة الإجمالية (مليون دولار)		68.040	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016 ص 119.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

حسب بيانات الجدول فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة ، وقد احتل قطاع الفحم والغاز الطبيعي المرتبة الصدارة بقيمة إجمالية قدرها 19.130 ما يعادل 28%، من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ، ثم تلي ذلك قطاع المعادن بقيمة 14.371 مليون دولار وهو ما يمثل 21% من إجمالي تدفقات الواردة ليأتي في ما بعد قطاع العقارات بنسبة 20% من الإجمالي بقيمة 13.343 مليون دولار يليه قطاع المواد الكيميائية بنسبة 11% قيمته 7.294 مليون دولار ، ثم تأتي في ما بعد قطاعات: الفنادق والسياحة ، البناء ومواد البناء ، خدمة الأعمال ، صناعة المعدات الأساسية و المنسوجات و التخزين بنسب متقاربة مثلت 4% / 3% / 2% / 1% / 1% على التوالي مسجلة قيم أقل من 96.22 مليون دولار، أما النسبة المتبقية والمتمثلة في 5.7% تقاسمتها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسب جد ضعيفة.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (2003-2015)

لقد تعددت وتنوعت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية. ومنه الجدول التالي يوضح أهم عشرة دول المستثمرة للفترة ما بين (2003-2015).

الجدول رقم (2-4): أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

الجزائر				
الترتيب	الدولة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	26	11,561	15,280
2	اسبانيا	24	6,702	7,860
3	فرنسا	81	10,011	5,950
4	فيتنام	2	1,999	4,743
5	سويسرا	12	5,874	4,538
6	مصر	11	7,350	4,178
7	المملكة المتحدة	24	2,033	3,738
8	الولايات المتحدة	34	3,210	3,303
9	الصين	12	9,566	2,658
10	لوكسمبورغ	03	4,349	2,447
11	أخرى	147	29,758	13,348
	الإجمالي	376	93,153	68,040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص119.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القائمة تصدرها الإمارات ب 26 مشروعات توفر 11561 منصب عمل وتكلفة إجمالية 15280 مليون دولار، تليها اسبانيا ب 6702 منصب عمل وحصته 7860 مليون دولار ثم فرنسا ب 21 مشروع موفرة 10011 منصب عمل وتكلفة إجمالية 5950 مليون دولار، حيث تشكل حصة فيتنام سويسرا ومصر مجتمعة بتكلفة إجمالية قدرها 13459 مليون دولار، تليها مملكة المتحدة و الولايات المتحدة والصين ولكسمبورغ بتكلفة إجمالية قدرها ب 12146 مليون دولار.

المبحث الثالث: النموذج القياسي المحددات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

سنقدم في هذا المبحث دراسة قياسه للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال نموذج يمثل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الاقتصادية ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما في المدى الطويل والقصير وذلك من خلال تقديم وتعريف متغيرات الدراسة و تبين الطريقة القياسية المتبعة في الدراسة

المطلب الأول: عرض وتعريف المتغيرات

بعد التطرق إلى الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر سنحاول عرض ودراسة معطيات الإقتصاد الجزائري للفترة ما بين 1995 إلى غاية 2016 ، ولقد قمنا بتحديد المتغير التابع والذي هو الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) وقد تم أخذ البيانات من موقع البنك الدولي و إختيار بعض المحددات الإقتصادية التي تؤثر نظريا على الإستثمار الأجنبي المباشر وهم كالتالي:

- التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%) INF.
- إجمالي الناتج المحلي، (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي ،الوحدة بالمليار دولار) GDP.
- سعر الصرف الرسمي، (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي) EXRATE.
- الإستثمار المحلي، (بالمليار دولار أمريكي) INVL.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال
الفترة (1995 إلى 2016)

الجدول رقم (2-5): بيانات السلاسل محل الدراسة خلال الفترة (1995-2016)

السنوات	FDI	INF	GDP	EXRATE	INVL
1995	0.27	29.78	41.76	47.66	9.35
1996	0.27	18.68	46.94	54.75	9.41
1997	0.26	5.73	48.18	57.71	8.91
1998	0.61	4.95	48.19	58.74	10.13
1999	0.29	2.65	48.64	66.57	10.93
2000	0.28	0.34	54.79	75.26	10.48
2001	1.11	4.23	54.74	77.21	10.20
2002	0.11	1.42	56.76	79.68	11.12
2003	0.64	4.27	67.86	77.39	13.50
2004	0.88	3.96	85.32	72.06	16.27
2005	0.12	1.38	103.20	73.28	17.76
2006	0.18	2.31	117.02	72.65	20.02
2007	1.69	3.67	134.98	69.29	25.42
2008	2.64	4.46	171.00	64.58	31.84
2009	2.75	5.73	137.21	72.65	29.41
2010	2.30	3.91	161.21	74.38	28.58
2011	2.57	4.52	200.02	72.94	31.93
2012	1.50	8.89	209.06	77.54	32.03
2013	1.69	3.25	209.76	79.37	32.90
2014	1.50	2.92	213.81	80.58	32.86
2015	-0.40	4.78	165.87	100.69	28.70
2016	1.64	6.40	159.05	109.44	28.70

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

غالباً ما تتسم المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الإستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية ومعالجتها في حالة عدم الإستقرار ومعرفة درجة تكاملها، وإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على العديد من الطرق نذكر منها طريقة الرسم البياني و إختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المطور.

الفرع الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية

أولاً: عموميات حول إستقرارية السلاسل الزمنية

يعتبر شرط الإستقرارية أساسياً في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية و إستخدامها في عمليات التنبؤ، و الإستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك ، وما لم تكن السلسلة الزمنية ساكنة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة R^2 أو T-statistic والتي ستكون أعلى مما هو عليه أو إحصائية DW، التي ستكون أقل مما هي عليه وبالتالي فيجب علينا أن ندرس إستقرارية المتغيرات فإذا وجدت غير مستقرة علينا أن نحدث تعديلات حتى تصبح السلسلة مستقرة قبل أن نقدم الإختبارات سنعرض أولاً شروط الإستقرار.

تعتبر السلسلة الزمنية ثابتة stationary إذا تحققت الخصائص التالية:

$$E(Y_t) = u \quad 1- \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن:}$$

$$\text{var}(y_t) = E(Y_t - U)^2 = \delta^2 \quad 2- \text{ثبات التباين عبر الزمن:}$$

$$\text{Cov}k_k = E \{ (Y_t - U)(Y_t + k - U) \} \quad 3- \text{أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين:}$$

حيث أن : الوسط الحسابي و التباين و معامل التباين ثوابت.

إن التمييز بين إستقرار وعدم إستقرار العمليات العشوائية (أو السلاسل زمنية) يرتبط بالإتجاه (أخذ تطور المشي البطيء للسلاسل الزمنية في الحسبان) بوجه عام نقول إذا كان الإتجاه في السلسلة الزمنية متوقع بالكامل وليس متغير نقول إن السلسلة محددة الإتجاه (TS)، إذا لم يكن متوقع نقول إن السلسلة عشوائية الإتجاه.

وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير مستقرة:

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

1- سلاسل زمنية من نوع TS (Trand Stationary) في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابر وتستعمل عادة طريقة المربعات الصغرى من أجل إرجاعها مستقرة.

2- سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع DS (Difference Stationary) يعتبر هذا النوع الأكثر إنتشارا مقارنة بالنوع الأول وتستعمل عادة طريقة الفروق من أجل إرجاعها مستقرة كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له إنعكاس مستمر ومتناقص على السلسلة الزمنية.

بالنسبة للطرق التي تجعل السلسلة مستقرة سنتطرق إليها بالتفصيل في النقطة الخاصة بإزالة عدم الإستقرار.

ثانيا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال الرسم البياني.

1- الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

الجدول رقم (2-6): تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

(1995-2016)

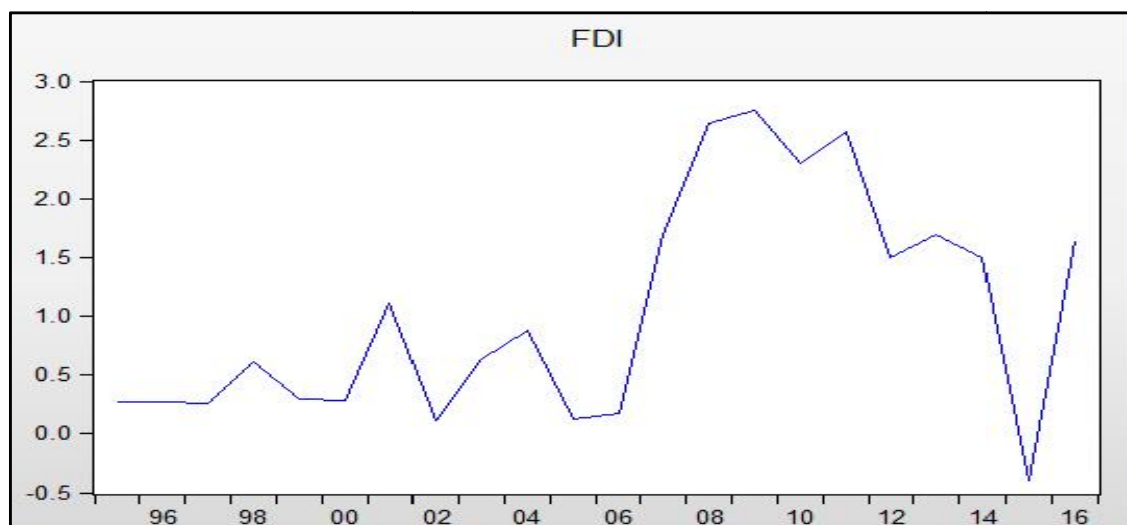
الوحدة: بالمليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
FDI	0.27	0.27	0.26	0.61	0.29	0.28	1.11
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
FDI	0.11	0.64	0.88	0.12	0.18	1.69	2.64
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FDI	2.75	2.30	2.57	1.50	1.69	1.50	-0.40
السنوات	2016						
FDI	1.64						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5).

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الشكل البياني رقم (2-2): تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (1995-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-6) مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة FDI غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها ومتوسطها عبر الزمن.

2- التضخم (INF):

الجدول رقم (2-7): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

الوحدة: نسبة مئوية

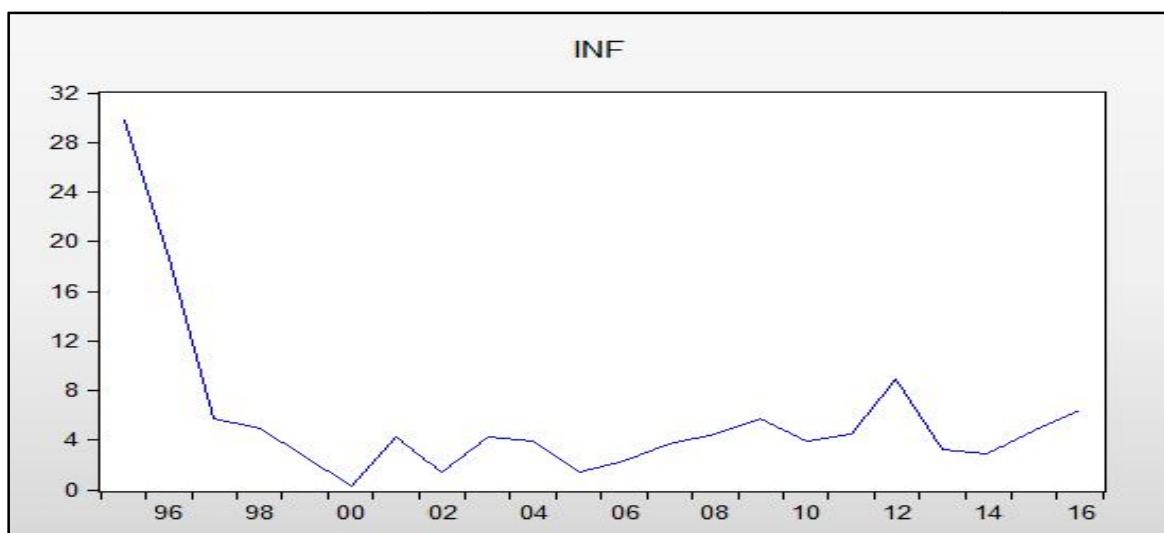
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
INF	29.78	18.68	5.73	4.95	2.65	0.34	4.23
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
INF	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67	4.46
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
INF	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78
السنوات	2016						

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

6.4 INF

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5).

الشكل البياني رقم (2-3): تطور معدل التضخم خلال الفترة من (1995 - 2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-7) مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة (INF) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات متوسطها الحسابي عبر الزمن.

3- إجمالي الناتج المحلي (GDP):

الجدول رقم (2-8): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995 - 2016)

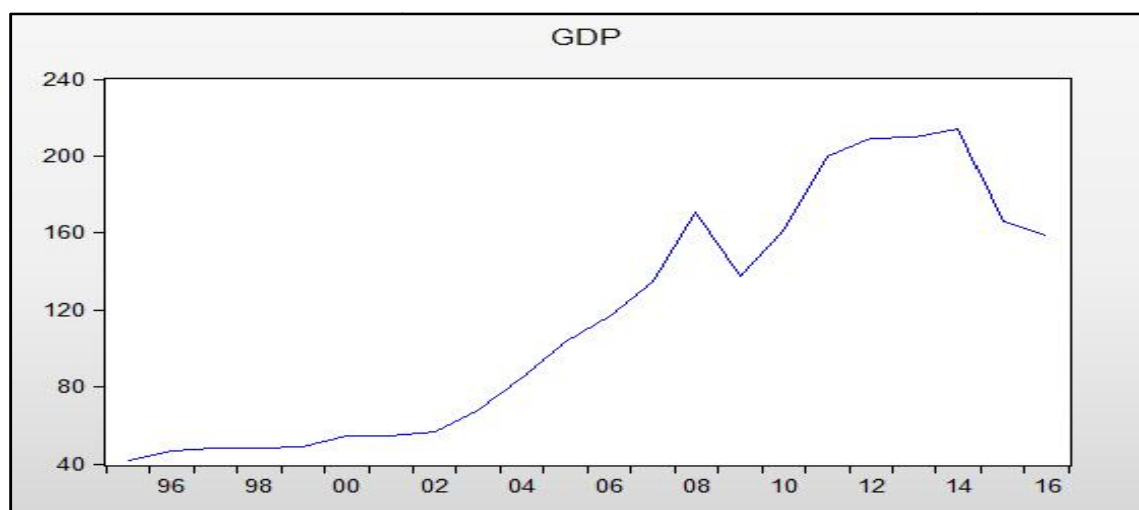
الوحدة: بالمليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
GDP	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64	54.79	54.74
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
GDP	56.76	67.86	85.32	103.20	117.02	134.98	171.00
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
GDP	137.21	161.21	200.02	209.06	209.76	213.81	165.87
السنوات	2016						
GDP	159.05						

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5).

الشكل البياني رقم (2-4): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من (1995-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-8) مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة (GDP) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات متوسطها الحسابي عبر الزمن.

4- سعر الصرف الرسمي (EXRATE):

الجدول رقم (2-9): تطور قيمة سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

الوحدة: عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
EXRATE	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.21
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
EXRATE	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.25	64.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
EXRATE	72.65	74.38	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69
السنوات	2016						

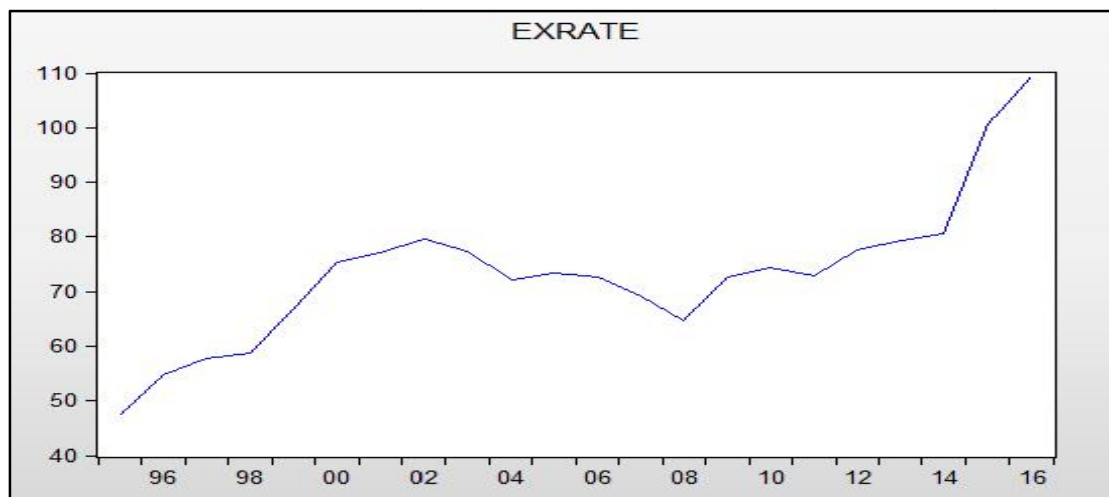
الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

109.44 EXRATE

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5).

الشكل البياني رقم (2-5): تطور قيمة سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة

(2016 – 1995)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-9) مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة (EXRATE) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها و متوسطها الحسابي عبر الزمن.

5- الاستثمار المحلي (INVL):

الجدول رقم (2-10) : تطور حجم الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2016 – 1995)

الوحدة: بالمليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
INVL	9.35	9.41	8.91	10.13	10.93	10.48	10.20
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
INVL	11.12	13.50	16.27	17.76	20.02	25.42	31.84
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
INVL	29.41	28.58	31.93	32.03	32.90	32.86	28.70

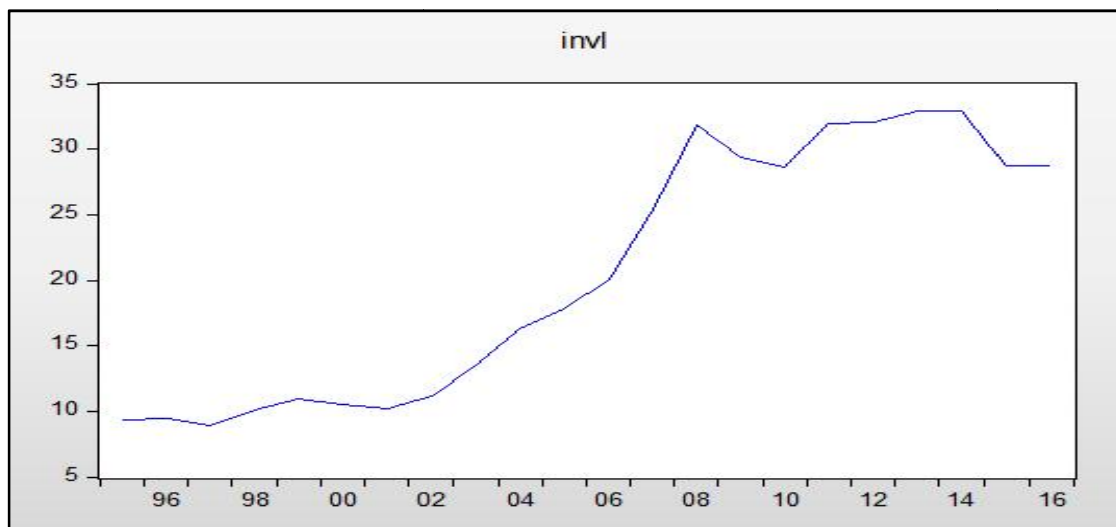
الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

السنوات	2016
INVL	28.70

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5).

الشكل البياني رقم (2-6): تطور قيمة الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة من

(1995 - 2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-10) مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة (INVL) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها و متوسطها الحسابي عبر الزمن.

ثالثا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

لمحة عامة حول الإختبار:

يعتبر إختبار ديكي فولر المطور من بين أهم إختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية حيث يدلنا هذا الإختبار على أبسط طريقة لجعل السلسلة الزمنية تستقر إذا توفرت طبيعة الحال بعض الشروط والفروض الإحصائية، ويستعمل هذا الإختبار من أجل تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث يعتمد هذا الإختبار على النماذج الرياضية التالية¹:

¹ محمد مراس ، عبد القادر بلعربي ، التنبؤ باشتراكات الانترنت باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الخطية وغير الخطية ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، العدد 02، الجزائر، 2016، ص 115.

نماذج ديكي فولر المطور:

$$Mod [6]: \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta x_{t-j-1} + a_t$$

$$Mod [5]: \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta x_{t-j-1} + c + a_t$$

$$Mod [6]: \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta x_{t-j-1} + c + b_t + a_t$$

وذلك بالإعتماد على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : B = 0 \\ H_1 : B \neq 0 \end{cases} \quad \text{فرضية النموذج السادس :}$$

$$\begin{cases} H_0 : C = 0 \\ H_1 : C \neq 0 \end{cases} \quad \text{فرضية النموذج الخامس :}$$

$$\begin{cases} H_0 : \Phi = 1 \\ H_1 : \Phi \neq 1 \end{cases} \quad \text{فرضية النموذج الرابع :}$$

بعد حساب t المحسوبة ومقارنتها مع t الجدولة ويتم اخذ القرار (تستخرج القيم الحرجة من جداول خاصة
بديكي فولر على أساس حجم العينة و النموذج 4 او 5 او 6 و مستوى المعنوية) كما يمكن استخراج القيم
الحرجة باستعمار برامج الكمبيوتر المتخصصة بعد ادخال البيانات بطريقة صحيحة ومن اهمها Eviews.

تتمثل خطوات إختبار ADF في تقدير النموذج السادس وإختبار الفرضية $B=0$ او $B \neq 0$ بالمقارنة بين t
الجدولة و t المحسوبة ، اذا تم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة من هنا نذهب مباشرة الى إختبار
جذر الوحدة في نفس النموذج ، إذا كان هناك جذر وحدة نقول ان السلسلة غير مستقرة و إذا لم يكن هناك جذر
وحدة فإن السلسلة مستقرة ، وإذا تم قبول الفرضية الصفرية هذا يعني ان B غير معنوية و تساوى الصفر فنذهب
الى النموذج الخامس كذلك نقوم بنفس العملية بإختلاف الفرضية التي تصبح $C=0$ او $C \neq 0$ و بنفس الطريقة
نجري الإختبار إذا وجدت C معنوية نذهب مباشرة إلى إختبار جذر الوحدة في نفس النموذج . إذا كان هناك

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

جذر وحدة نقول أن السلسلة غير مستقرة و إذا لم يكن هناك جذر وحدة فان السلسلة مستقرة ، و إذا كانت المعلمة C غير معنوية نذهب مباشرة إلى النموذج الرابع و ندرس فيه جذر الوحدة ،إذا كان هناك جذر وحدة نقول أن السلسلة غير مستقرة و اذا لم يكن هناك جذر وحدة فان السلسلة مستقرة.

- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

1- الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

الجدول رقم (2-11): نتائج إختبار ديكي فولر المطور للسلسلة (FDI) في المستوى

عند المستوى								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
			c=0	Prob= 0.0707	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.2179	B=0 أو B≠0
∅ ≠1	Prob= 0.0000	∅ = 1 أو ∅ ≠1						
إختبار جذر الوحدة								

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-6) مخرجات برنامج Eviews9.

من إختبار ADF وبعد مقارنة قيم t المجدولة بالقيم المحسوبة للفرضية المطروحة B=0 أو B≠0 في النموذج السادس يتضح لنا بان B غير معنوية وهذا يعني عدم وجود إتجاه عام للسلسلة FDI وحسب المنهجية المتبعة نقوم بإختبار الحد الثابت C=0 أو C≠0 في النموذج الخامس، وبعد الإختبار والمقارنة تبين لنا بأن C=0 وبالتالي نقوم بإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي نقوم بإدخال الفرق الأول على السلسلة محل الدراسة.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الجدول رقم (2-12): نتائج إختبار ديكي فولر المطور للسلسلة FDI بعد الفرق الأول

عند الفرق الأول								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
			c=0	Prob= 0.7770	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.6269	B=0 أو B≠0
$\emptyset \neq 1$	Prob= 0.0000	$\emptyset = 1$ أو $\emptyset \neq 1$						
دراسة فرضيات النموذج								
إختبار جذر الوحدة								

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-6) مخرجات برنامج Eviews9.

بعد القيام بالفرق الأول على السلسلة FDI وحسب المنهجية المتبعة قمنا بدراسة معنوية المعلمة B في النموذج السادس تبين لنا بان B غير معنوية وتساوي الصفر، ثم دراسة معنوية الحد الثابت C في النموذج الخامس حيث إتضح أنها غير معنوية كذلك وبالتالي نقوم بإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

2- التضخم (INF):

الجدول رقم (2-13): نتائج إختبار ديكي فولر المطور للسلسلة INF عند المستوى

عند المستوى								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
						B=0	Prob= 0.6269	B=0 أو B≠0
دراسة فرضيات النموذج								

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

						$\emptyset \neq 1$	Prob= 0.0000	$\emptyset = 1$ أو $\emptyset \neq 1$	اختبار الوحدة جذر
--	--	--	--	--	--	--------------------	-----------------	---	-------------------------

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-7) مخرجات برنامج Eviews9.

من إختبار ديكي فولر المطور ADF وبعد مقارنة قيم t المجدولة بالقيم المحسوبة للفرضية المطروحة $B=0$ أو $B \neq 0$ في النموذج السادس يتضح لنا بأن B معنوية وحسب المنهجية المتبعة نقوم بإختبار جذر الوحدة لنفس النموذج، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة مستقرة عند المستوى.

3- إجمالي الناتج المحلي (GDP):

الجدول رقم (2-14): نتائج إختبار ديكي فولر المطور للسلسلة GDP عند المستوى

عند المستوى									
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس			دراسة فرضيات النموذج
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	
			c=0	Prob= 0.1445	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.6269	B=0 أو B≠0	
Ø =1	Prob= 0.8465	Ø = 1 أو Ø ≠1							إختبار جلد الوحدة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-8) مخرجات برنامج Eviews9.

من اختبار ديكي فولر المطور ADF وبعد مقارنة قيم t الجدولة بالقيم المحسوبة للفرضية المطروحة $B=0$ أو $B \neq 0$ في النموذج السادس يتضح لنا بأن B غير معنوية وهذا يعني عدم وجود اتجاه عام لسلسلة GDP وحسب المنهجية المتبعة نقوم بإختبار الحد الثابت $c=0$ أو $c \neq 0$ في النموذج الخامس، وبعد الإختبار والمقارنة تبين لنا بأن $c=0$ وبالتالي نقوم بإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة غير مستقرة عند المستوى ولهذا نقوم بالفرق الأول للسلسلة محل الدراسة كما هو مبين في الجدول أدناه.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الجدول رقم (2-15): نتائج إختبار ديكي فولر المطور للسلسلة (GDP) عند الفرق الأول

عند الفرق الأول								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
			c=0	Prob= 0.2881	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.5591	B=0 أو B≠0
∅ ≠1	Prob= 0.0006	∅ = 1 أو ∅ ≠1						

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد علىالجدول رقم (2-8) مخرجات برنامج Eviews9.

بعد القيام بالفرق الأول على السلسلة GDP وحسب المنهجية المتبعة قمنا بدراسة معنوية المعلمة B في النموذج السادس تبين لنا بان B غير معنوية عند القيمة الحرجة 5% ثم دراسة معنوية الحد الثابت C في النموذج الخامس حيث إتضح أنها غير معنوية وبالتالي نقوم بالإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

4- سعر الصرف الرسمي (EXRATE):

الجدول رقم (2-16): نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة (EXRATE) عند المستوى

عند المستوى								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
			c=0	Prob= 0.7348	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.3160	B=0 أو B≠0

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

$\emptyset = 1$	Prob= 0.9924	$\emptyset = 1$ و $\emptyset \neq 1$								
-----------------	-----------------	--	--	--	--	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-9) مخرجات برنامج Eviews9.

من إختبار ديكي فولر المطور ADF وبعد مقارنة قيم t المجدولة بالقيم المحسوبة للفرضية المطروحة $B=0$ أو $B \neq 0$ في النموذج السادس يتضح لنا بأن B غير معنوية وهذا يعني عدم وجود اتجاه عام للسلسلة وحسب المنهجية المتبعة نقوم بإختبار الحد الثابت $C=0$ أو $C \neq 0$ في النموذج الخامس، وبعد الإختبار والمقارنة تبين لنا بأن $c=0$ وبالتالي نقوم بإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة غير مستقرة عند المستوى ولهذا نقوم بالفرق الأول للسلسلة محل الدراسة كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-17): نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة (EXRATE) عند الفرق الأول

عند الفرق الأول									دراسة فرضيات النموذج
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس			
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	
			c=0	Prob= 0.1766	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.3525	B=0 أو B≠0	
∅ ≠1	Prob= 0.0082	∅= 1 أو ∅ ≠1							إختبار جدار الحدة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-9) مخرجات برنامج Eviews9.

بعد القيام بالفرق الأول على السلسلة وحسب المنهجية المتبعة قمنا بدراسة معنوية المعلمة B في النموذج السادس تبين لنا بأن B غير معنوية عند القيمة الحرجة 5% ثم دراسة معنوية الحد الثابت C في النموذج الخامس حيث إتضح أنها غير معنوية وبالتالي نقوم بالإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

5- الإستثمار المحلي (INVL):

الجدول رقم (2-18): نتائج إختبار ديكي فولر المطور لسلسلة (INVL) عند المستوى.

عند المستوى								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
			c=0	Prob= 0.1501	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.3934	B=0 أو B≠0
$\emptyset = 1$	Prob= 0.9361	$\emptyset = 1$ أو $\emptyset \neq 1$						
دراسة فرضيات النموذج								
إختبار جذر الوحدة								

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد علىالجدول رقم (2-10) مخرجات برنامج Eviews9.

من إختبار ديكي فولر المطور ADF وبعد مقارنة قيم t المجدولة بالقيم المحسوبة للفرضية المطروحة $B=0$ أو $B \neq 0$ في النموذج السادس يتضح لنا بأن B غير معنوية وهذا يعني عدم وجود اتجاه عام لسلسلة وحسب المنهجية المتبعة نقوم بإختبار الحد الثابت $C=0$ أو $C \neq 0$ في النموذج الخامس، وبعد الإختبار والمقارنة تبين لنا بأن $C=0$ وبالتالي نقوم بإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة غير مستقرة عند المستوى ولهذا نقوم بالفرق الأول للسلسلة محل الدراسة كما هو مبين في الجدول أدناه

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الجدول رقم (2-19): نتائج إختبار ديكي فولر المطور للسلسلة (INVL) عند الفرق الأول.

عند الفرق الأول								
النموذج الرابع			النموذج الخامس			النموذج السادس		
نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية	نتيجة الإختبار	إختبار الفرضية	الفرضية
			c=0	Prob= 0.2337	c=0 أو c≠0	B=0	Prob= 0.5838	B=0 أو B≠0
$\emptyset \neq 1$	Prob= 0.9361	$\emptyset = 1$ أو $\emptyset \neq 1$						
دراسة فرضيات النموذج								
إختبار جذر الوحدة								

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-10) مخرجات برنامج Eviews9.

بعد القيام بالفرق الأول على السلسلة وحسب المنهجية المتبعة قمنا بدراسة معنوية المعلمة B في النموذج السادس تبين لنا بأن B غير معنوية عند القيمة الحرجة 5% ثم دراسة معنوية الحد الثابت C في النموذج الخامس حيث إتضح أنها غير معنوية وبالتالي نقوم بإختبار جذر الوحدة للنموذج الرابع، ومن الإختبار توضح لنا أن السلسلة لا يوجد بها جذر وحدة وهذا يعني بأن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

جدول رقم (2-20): يلخص نتائج اختبار ديكي فولر المطور للسلاسل الزمنية محل الدراسة

عند المستوى						
INVL	EXRATE	GDP	INF	FDI	النموذج	
-0.8261	- 0.0040	-1.0172	-7.0100	-2.2621	t-stat	النموذج السادس
0.7907	0.9480	0.7274	0.0000	0.1923	prob	
n0	n0	n0	***	n0	الإستقرارية	
-1.1001	- 0.7664	-1.3635	-7.4180	-2.6286	t-stat	النموذج الخامس
0.9049	0.9531	0.8416	0.0000	0.2724	prob	
n0	n0	n0	***	n0	الإستقرارية	
1.2076	2.2931	0.6399	-5.5845	-1.1853	t-stat	النموذج الرابع
0.9361	0.9924	0.8465	0.0000	0.2078	prob	
n0	n0	n0	***	n0	الإستقرارية	
عند الفرق الاول						
INVL	EXRATE	GDP		FDI	النموذج	
-3.2661	-3.1691	-3.9864		-5.2430	t-stat	النموذج السادس
0.0308	0.0374	0.0068		0.0005	prob	
**	**	***		***	الإستقرارية	
-3.2379	-3.2286	-3.9545		-5.0812	t-stat	النموذج الخامس
0.1054	0.1071	0.0287		0.0032	prob	
n0	n0	**		***	الإستقرارية	
-2.9843	-2.7702	-3.8186		-5.3930	t-stat	النموذج الرابع
0.0049	0.0082	0.0006		0.0000	prob	
***	***	***		***	الإستقرارية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) مخرجات Eviews9.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية كلها غير مستقرة عند المستوى ما عدا السلسلة INF التي إستقرت عند كل القيم الحرجة 1% و 5% و 10%، مما توجب علينا القيام بالفرق الأول على السلاسل الزمنية فتحصلنا من مخرجات Eviews9 على القيم في الجدول أعلاه حيث أن كل السلاسل مستقرة عند القيم الحرجة 1% و 5% و 10%، إذا لدينا أربع سلاسل تستقر في الفرق الأول و سلسلة واحدة تستقر عند المستوى، ومن هذا

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

المنطلق يتوجب علينا إتباع منهجية ARDL التي تعالج خليط من السلاسل التي تستقر عند المستوى و الفرق الأول فقط.

المطلب الثالث: التكامل المشترك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

لمحة عامة حول منهجية ARDL:

لقد قام كل من pesaran (1997)، Shinand And Sun (1998) و et alpesaran حيث أن هذه النماذج تمزج بين نموذج (AR) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود¹. حيث أن هذا الإختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ويمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الأولى أو خليط بين الإثنين ولكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية².

ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:

- ✓ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- ✓ يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في إختبار التكامل المشترك .
- ✓ يعطي أفضل نتائج للمعلومات في الأمد الطويل وأن إختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير .
- ✓ يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ✓ تقدير المعلومات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل .

¹ حسام على داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج EVIEWS، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص361.

² دهماني محمد درويش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 11، 1-12 مارس 2013، ص16.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

✓ تعد معالمته في المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل غرانجر و جوهانسون.¹

و لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من Pesaran et Al; 2001 منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة إختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$d(y_t) = \overbrace{c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0}^{\infty} \beta_i * x_{it-1}}^{\text{معلومات الأجل الطويل}} + \overbrace{\sum_{i=1}^{\infty} a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum_{i=1}^{\infty} a_{2i} * d(x_{t-i})}^{\text{معلومات الأجل القصير}} + \varepsilon_t$$

λ : هي معلمة المتغير التابع المبطللة لفترة واحدة عند المستوى، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة وذات علاقة طويل الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة، و شرط كافي أن تكون معنوية.

β : وتمثل معلمات العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة المبطللة لفترة واحدة وعند المستوى.

a : معلمات الأجل القصير.

c : تشير إلى الجزء القاطع.

ε_t : أخطاء الحد العشوائي.

يتضمن إختبار نموذج ARDL في الأول إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج بحيث، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال (Wald test) حيث يتم إختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_n = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_n \neq 0$$

¹ زبيعي نعيمة، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 312.

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

بعد القيام بإختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية معينة لإختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (I(1) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها (I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية عدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

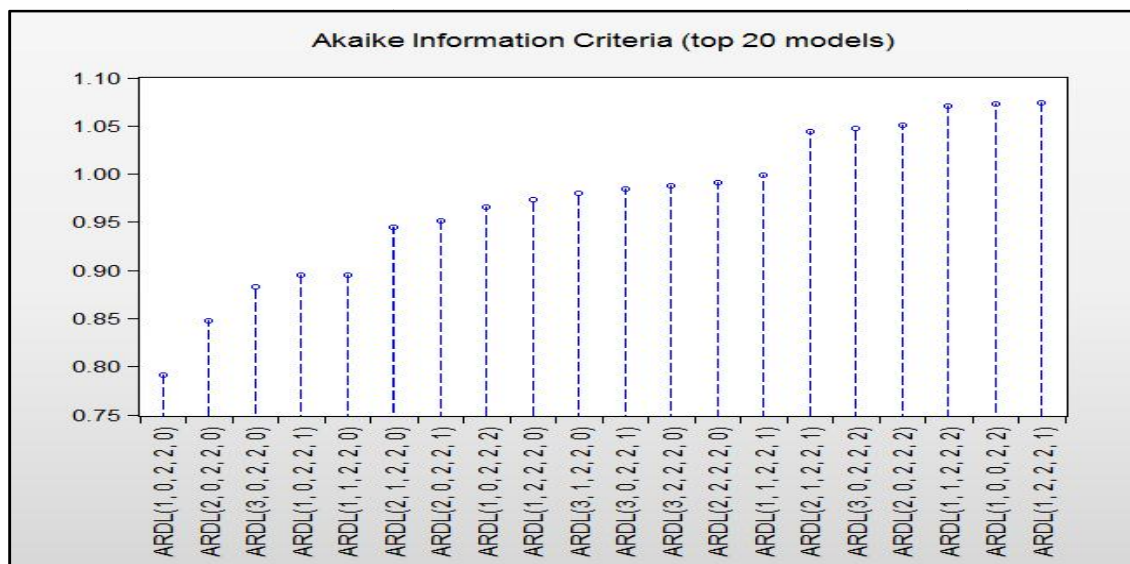
الفرع الأول: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود.

بعد دراستنا لإستقرارية السلاسل الزمنية توصلنا أن المنهجية الأنسب للدراسة هي منهجية ARDL سوف نقوم بإختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالإعتماد على فترات التباطؤ الأنسب .

أولاً: إختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL.

يوضح الشكل أدناه إختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (ACI)

الشكل رقم (2-7): نتائج إختبار فترات الإبطاء حسب معيار (ACI)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) مخرجات Eviews9.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن أفضل نموذج حسب معيار (ACI) هو ARDL (1,0,2,2,0).

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

ثانيا: تقدير النموذج وفق فترات الإبطاء المثلى

الشكل رقم (2-8): نموذج ARDL وقف فترات الإبطاء المثلى

Dependent Variable: FDI				
Method: ARDL				
Date: 05/14/18 Time: 11:58				
Sample (adjusted): 1997 2016				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF GDP EXRATE INVL				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 243				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.456481	0.132774	3.438039	0.0064
INF	-0.006356	0.049284	-0.128967	0.8999
GDP	-0.034262	0.008796	-3.895260	0.0030
GDP(-1)	0.017571	0.010416	1.686909	0.1225
GDP(-2)	-0.018872	0.007722	-2.443834	0.0346
EXRATE	-0.088891	0.026951	-3.298249	0.0080
EXRATE(-1)	0.209587	0.044224	4.739173	0.0008
EXRATE(-2)	-0.131556	0.028500	-4.616023	0.0010
INVL	0.279071	0.044327	6.295747	0.0001
C	-0.447581	0.804999	-0.556002	0.5904
R-squared	0.939285	Mean dependent var		1.118000
Adjusted R-squared	0.884641	S.D. dependent var		0.961565
S.E. of regression	0.326591	Akaike info criterion		0.906635
Sum squared resid	1.066615	Schwarz criterion		1.404501
Log likelihood	0.933650	Hannan-Quinn criter.		1.003824
F-statistic	17.18927	Durbin-Watson stat		2.493532
Prob(F-statistic)	0.000059			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

نلاحظ من مخرجات Eviews9 أن معلمات النموذج المناسب كلها معنوية ماعدا INF و GDP(-1) التي تظهر أنها غير معنوية وهذا يعني أن التضخم لا يؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة وكذلك الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة لا يؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر لهاته السنة، و أما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ أن له جودة عالية و ذلك من إختبار R-squared التي تبلغ قيمته 0.9392 وهذه القيمة تقترب من

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الواحد يعني أن هذا النموذج يفسر الظاهرة بنسبة 0.94 و كذلك معنوية إختبار جودة النموذج F-statistic التي تظهر أنها معنوية عند القيمة الحرجة 1%.

ثالثا: إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود

بالإنتقال إلى إختبار الحدود (ARDL) يوضح الجدول أدناه نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند معنوية 10%.

جدول (2-9): إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test		
Date: 05/10/18 Time: 19:52		
Sample: 1997 2016		
Included observations: 20		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.582016	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

النتائج لهذا النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنوية 10% حيث نلاحظ أن قيمة $F=3.5820$ و التي هي أكبر من 3.52 يعني أنها في مجال التأكد وجود تكامل مشترك و هذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المحددات الاقتصادية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الثاني: تقدير علاقة المدى القصير والمدى الطويل.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، الآن نقوم بتقدير الآثار القصيرة و الطويلة الأجل

أولا: العلاقة قصيرة الأجل

الشكل رقم (2-10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 0)				
Date: 05/14/18 Time: 12:27				
Sample: 1995 2016				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.006356	0.049284	-0.128967	0.8999
D(GDP)	-0.034262	0.008796	-3.895260	0.0030
D(GDP(-1))	0.018872	0.007722	2.443834	0.0346
D(EXRATE)	-0.088891	0.026951	-3.298249	0.0080
D(EXRATE(-1))	0.131556	0.028500	4.616023	0.0010
D(INVL)	0.279071	0.044327	6.295747	0.0001
CointEq(-1)	-0.543519	0.132774	-4.093582	0.0022
Cointeq = FDI - (-0.0117*INF -0.0654*GDP -0.0200*EXRATE + 0.5135 *INVL -0.8235)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

تحليل النتائج :

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة علي الإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. ماعدا INF الذي يظهر انه غير معنوي عند كل القيم الحرجة و هذا يعني أن التضخم لا يؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.54$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن فيا لأجل الطويل، بمعنى أن هذه القيمة تشير إلى أن 54% من جميع الانحرافات و الاختلافات في توازن الإستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية.

ثانيا: العلاقة طويلة الأجل

الشكل رقم (2-11): نتائج تقدير نموذج معلمات الأجل الطويل

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.011694	0.091143	-0.128305	0.9005
GDP	-0.065431	0.021592	-3.030347	0.0127
EXRATE	-0.019982	0.019998	-0.999186	0.3413
INVL	0.513452	0.142961	3.591556	0.0049
C	-0.823486	1.553838	-0.529969	0.6077

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

تحليل النتائج :

- من النتائج أعلاه نلاحظ الأثر السلبي للتضخم على صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل حيث أن زيادة معدل التضخم ب 01% يؤدي إلى إنخفاض صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر ب 0.011 % و نلاحظ أن معلمة معدل التضخم غير معنوية إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة $prob=0.90$ التي هي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة ليست معنوية وهذا يدل على ضعف تأثير معدل التضخم على الإستثمار الأجنبي المباشر.

- نلاحظ أيضا أن الأثر السلبي للنتائج المحلي الإجمالي على صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 01% يؤدي إلى إنخفاض صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر ب 0.065 % و نلاحظ أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي معنوية إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة $prob=0.012$ التي هي أقل من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإستثمار الأجنبي المباشر.

- أما بالنسبة لسعر الصرف الرسمي نلاحظ أن أثره سلبي على صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل حيث أن زيادة سعر الصرف ب 01% يؤدي إلى إنخفاض صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر ب 0.019 % و نلاحظ أن معلمة سعر الصرف ليست معنوية إحصائيا حيث أن قيمة الاحتمال المقابل للمعلمة $prob=0.34$ التي هي أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة ليست معنوية وهذا يدل على ضعف تأثير الناتج المحلي الإجمالي علي الإستثمار الأجنبي المباشر.

- أما في ما يخص الإستثمار المحلي نلاحظ أن أثره إيجابي علي صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل حيث أن زيادة الإستثمار المحلي ب 01% يؤدي إلى إرتفاع صافي التدفقات للإستثمار

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

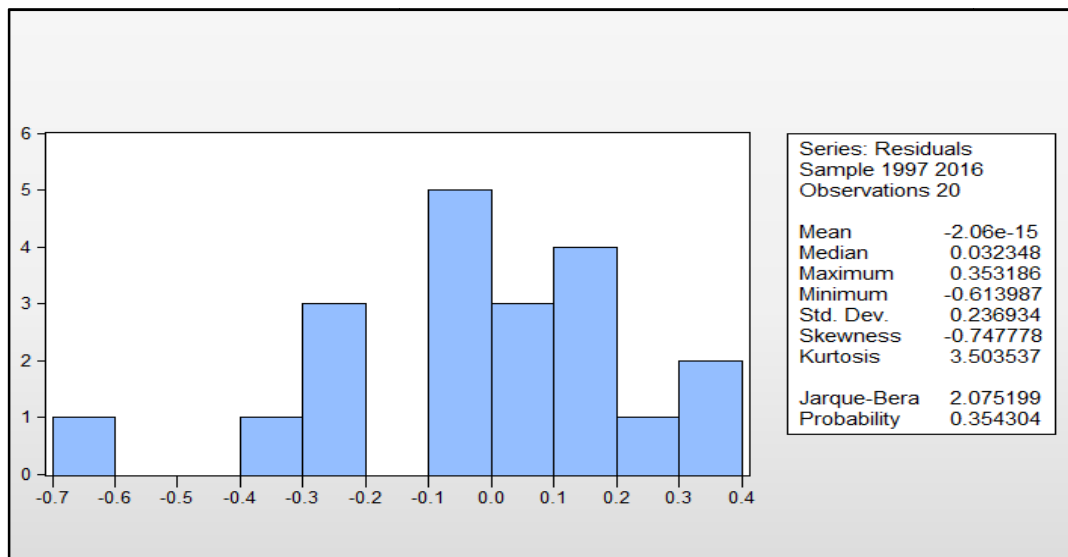
الأجنبي المباشر ب 0.51 % و نلاحظ أن معلمة الإستثمار المحلي معنوية إحصائيا حيث أن قيمة الإحتمال المقابل للمعلمة $prob=0.049$ التي هي أقل من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير الإستثمار المحلي على الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج

أولا: التوزيع الطبيعي للبواقي

سنعتمد على إحصاء (jacque-bera) حيث:

الشكل رقم (2-12): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الإحتمال الموافقة لإختبار (J-B) هي $\text{prob}=0.35$ أي أكبر من 5% ومنه نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل أعلاه.

ثانيا: تجانس (ثبات) تباين البواقي.

هناك عدة إختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانسة أم لا ومن بينها إختبار (ARCH) يعتمد هذا الإختبار على مضاعف لاغرانج LM، خطوات الإختبار كالتالي.

- تقدير النموذج العام ($y = XB + \varepsilon$) بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي (ε_t^2).

- تقدير المعادلة التالية : $\varepsilon_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \varepsilon_{t-q}^2 + \mu_t$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي لأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي:

$$H_0 : \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $R^2 * LM = (n-q)$ تتبع التوزيع X^2 بدرجة حرية q إذا كان LM أكبر من $X^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع X^2 بنسبة معنوية α) فإننا نرفض H_0 ، أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من المعاملات معادلة (ARCH) يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

الشكل رقم (2-13): نتائج إختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.579433	Prob. F(1,17)	0.4570
Obs*R-squared	0.626257	Prob. Chi-Square(1)	0.4287

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن $\text{prob.F}(1,17)=0.4570$ أي أكبر من 0.05 ، ومنه تقبل (H_0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

ثالثا: إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي):

من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء ، نلجأ إلى إختبار: (Breusch- GodfroSerialCorrelation LM Test) بالإرتباط الذاتي.

الشكل رقم (2-14): نتائج إختبار إرتباط ذاتي تسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.639109	Prob. F(1,9)	0.1387
Obs*R-squared	4.534899	Prob. Chi-Square(1)	0.0332

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن $F(1,9)=0.1387$ prob أي أكبر من 0.05 ، ومنه تقبل (H_0) التي تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

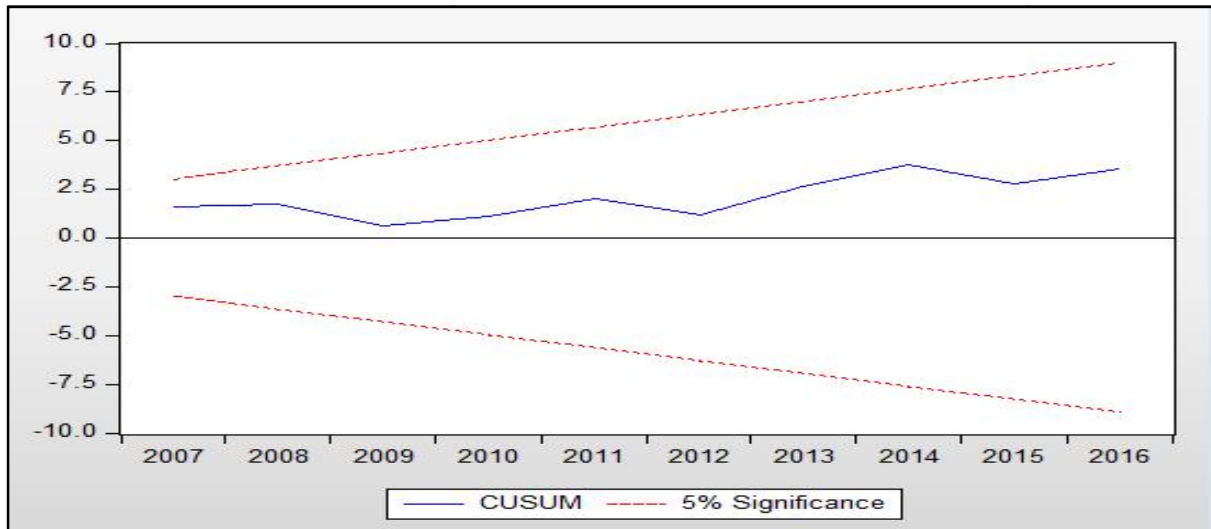
الفرع الرابع: إختبار إستقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إستخدام أحد الإختبارات المناسبة لذلك مثل إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUM of Squares) و يعدّ هذان الإختباران من أهم الإختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين و هما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى إستقرار و إنسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الإختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة خلال طول فترة الدراسة.

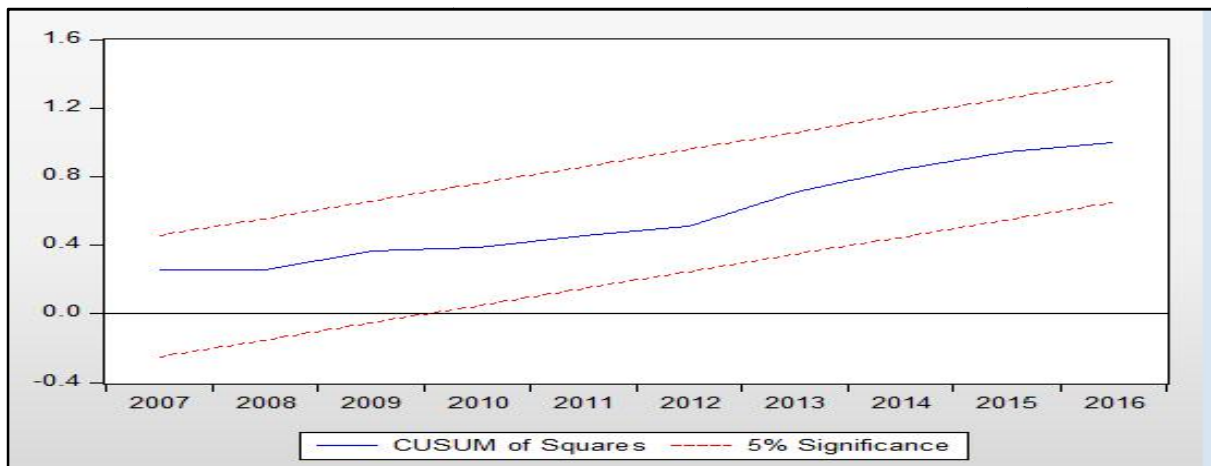
الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

الشكل رقم (2-15): إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9,5.

الشكل رقم (2-16): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (2-5) من مخرجات Eviews9,5.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 %، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن إستنتاجه من هذين الإختبارين أن هناك إستقراراً و إنسجاماً في النموذج للأمد الطويل و القصير.

خلاصة :

قدمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر التي لم تتوصل الدراسة النظرية فيها لنتيجة قطعية ، حيث رأينا في الجانب التحليلي أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عرف عدة تقلبات وهذا راجع إلى الأزمة السياسية والأمنية التي خلقت مناخ غير ملائم للمستثمر الأجنبي وغيرها من الأسباب، حتى سنة 2006 إلى 2010 فقد تميزت هذه الفترة بالارتفاع المتزايد للإستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى إهتمام الجزائر بهذا النوع من الإستثمار من خلال وضع عدة قوانين وتشريعات وتسهيلات من شأنها إستقطاب المستثمر الأجنبي .

كما حاولنا قدر الإمكان الإجابة عن الإنشغالات الأساسية للدراسة عبر محاولة تقدير قيمة الأثر التي تخلفه المحددات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

حيث جهدنا قدر المستطاع للإلتزام بمنهجية القياس الإقتصادي عموماً، بداية بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي ، ومن ثم معالجتها بإستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة حيث تحصلنا على

الفصل الثاني : قياس الجاذبية الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995 إلى 2016)

خليط من السلاسل الزمنية المتكاملة في المستوى والدرجة الأولى مما توجب علينا إستخدام نموذج ARDL لتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومعرفة مدى ومعنوية أثرها.

وكخلاصة أساسية يمكن القول أن معظم المتغيرات المستقلة لها أثر قوي في الأجل القصير إلا التضخم الذي تبين أنه لا يؤثر تماما على الإستثمار الأجنبي المباشر ، أما في ما يخص العلاقة في الأجل الطويل فقد أوضحت بأن التضخم و سعر الصرف لا يؤثران تماما على الإستثمار الأجنبي المباشر أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فهو يؤثر سلبا على الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك إتضح وجود علاقة طردية بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الخاتمة

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية ظهرت في العديد من الدول بالأخص الدول النامية منها، و حضيه هذا النوع من الإستثمار بالإهتمام الكبير من طرف المفكرين الإقتصاديين، هذا النوع من الإستثمار يعتبر ضروري بالنسبة للمستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدولة المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الإستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور الهامة كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها.

الجزائر كباقي الدول النامية تسعى جاهدة لتحقيق قفزة نوعية و زيادة مداخلها و تحسين إقتصادها وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والإنعاش وحل هذه المعادلات الصعبة والمتناقضة لجأت الجزائر إلى الإستثمار الأجنبي المباشر وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض والمصاريف التجارية وسعيها منها للتخفيف عن عبئ المديونية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والمواكبة للإقتصاد العالمي من جهة أخرى.

ولهذا حاولنا في بحثنا الإجابة عن الإشكالية التي تدور حول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و من أجل الإلمام بجوانب البحث قدر المستطاع حيث إرتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي ، فالفصل النظري تناولنا فيه مدخل للإستثمار الأجنبي المباشر حيث سعينا إلى حصر مفاهيم عامة و المحددات الاقتصادية والنظريات المفسرة له ، أما الفصل التطبيقي أردنا من ورائه التعرض إبتداء من التحليل مناخ الاستثماري و وكذلك التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ثم التطرق إلى الدراسة القياسية انطلاقا من دراسة إستقرارية السلاسل وصولا إلى تقدير النموذج الذي يفسر الظاهرة، من أجل معرفة أثر المحددات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر محل البحث حيث تم بناءه على:

أولا: إختبار الفرضيات

ومن خلال تحليلنا من معطيات هذا المجال إستخلصنا

- عملت الحكومة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الإستثماري من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه.

- يعتبر قطاع المحروقات هو القطاع الأكثر جذبا للمستثمر الأجنبي بنسبة قدرها 28% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث كلما زادة الناتج المحلي الإجمالي ب 1 وحدة نقدية ينخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.065.
- التضخم لا يؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر.
- توجد علاقة طردية بين الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي المباشر.
- لتراكم الإستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا نتائج البحث

- يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشر وغير مباشرة ، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية .
- الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على الإستثمار الأجنبي المباشر في المديين القصير والطويل.
- التضخم وسعر الصرف لا يؤثراني في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل . أما النسبة للمدى القصير فان سعر الصرف يؤثر سلبا عن الإستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستثمار المحلي يساهم في رفع الإستثمار الأجنبي المباشر.

مقترحات البحث

- تبني سياسة إقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات بتسخير الإمكانيات اللازمة.
- العمل على التحكم في الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الإستفادة من بعض المزايا الإستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا الخبرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة
- القضاء على المشاكل الإدارية التي تعيق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم بعض التسهيلات .
- تفعيل الجهاز المصرفي وتاهيل المؤسسات الاقتصادية

رابعا آفاق البحث

هناك بعض المواضيع جديرة بأن تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل في ما يلي :

- مدي مساهمة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- الوسائل الكفيلة لتطوير وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- مدي إهتمام الجزائر بالإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات منتجة خارج نطاق المحروقات .
- أثر إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد الجزائري .

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005.
2. جوردان د-لويس، ترجمة سعاد الصنبولي، مشاركات الاستثمارية من اجل الرخاء- بناء وإدارة التحالفات الإستراتيجية- ، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
3. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة:دراسة مقارنة كل من الشرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق مع مصر، المكتبة العصرية المنصورة، 2007.
4. الزين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1 ، دار الراية،الأردن،عمان، 2010.
5. طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
6. عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، ط2،الكتاب العربي الحديث،الإسكندرية، 1881.
7. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
8. عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
9. عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية،الإسكندرية، 0221.
10. فليح حسن خلف،التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

❖ الرسائل والأطروحات

1. جمال محمود عطية عبيد، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2002.
2. زايري بقاسم، "الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر، 2003/2004.

3. زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة مسيلة، 2005.
4. سامية عبد الرزاق، ر اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2012) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة، 2015.
5. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2007-2008.
6. محمد بسوي، دور السياسة الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 986.
7. محمد يحي ولداز يديه، " دور التكتلات الإقليمية العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2006.
8. ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

❖ ثالثا: المجلات

1. بادما ملامبالي وآخرون: " الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية" ، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1999.
2. حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 32 ، الكويت، 2004.
3. رمضان صديق محمد " نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية العربي للتخطيط، المجلد الخامس، العدد 01، ديسمبر 2002.
4. سامية عمار "محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 1993.
5. طيب فحصي، فليب فوشيه "الاستثمار الأجنبي المباشر، الارتباط بين القدرة والمنافسة و الكفاءة والحكم، مجلة الندوة، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، بدون عدد ولا سنة.
6. عبد المطلب عبد المجيد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر، المجلة المصرية لتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد السادس، العدد الثاني، القاهرة، ديسمبر 1998.

7. منور أوسير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، بدون عدد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 221.

❖ الموسوعات

1. هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

❖ الندوات

1. العجلان على بن إبراهيم و فتحي تّامي على : الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية، 23/24/25 مارس 1997، الحمامات، تونس.

❖ التقارير

1. مصطفى كامل السيد وآخرون "تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 1998.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1. Investissement étrangers pourquoi vont –ils outre.
2. Jean Mommet ,Investissement Direct Etranger, Centre de paris sud,Ed:Economica,paris,1998.
3. Manche?,Problèmes économiques. 08 Janvier.
4. Mohamed. A. Al Arian and Mohamed Al Erian and Mohamed.A. El Gamel « Attracting Foreign Direct Investment To Arab Countries” getting right, Economic research forum, Working paper, N 9718, EGYPT, July. 1997.
5. UNCTAD, World Investment Robert 2006.